رسالة في بيان الحاصل بالمصدر - تأليف العلّامة محمّد أمين بن محمود البخاريّ المكّيّ المعروف بـ "أمير باد شاه" (ت حوالي ٩٨٧هـ)

تحقيق: المدرس الدكتور
حسين عيدان مطر الشمّري
المديريّة العامّة للتربية في النجف الأشرف

مقدّمة:

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على محمّد وآله الطيّبين الطاهرين وأصحابه المنتجبين، وبعد،

فقد برزت العلاقة بين الدرس اللغويّ وعلم أصول الفقه منذ أن شرعت المباحث الفقهيّة تأخذ سبيلها في مجال الاجتهاد الفقهيّ من أجل استنباط الأحكام الشرعيّة من الكتاب والسنة وإثباتها بالأدلّة القائمة على قواعد وأسس توصّل إليها علماء الشريعة بجهودهم المضنية، وهي ما أطلقوا عليها "أصول الفقه"، وقد انبنى عليها علم قائم برأسه هو علم أصول الفقه، وللوصول إلى مقاصد الشريعة عمد الأصوليّون إلى بحث الكثير من المسائل اللغويّة ذات الصلة ببحوثهم الفقهيّة؛ لأنّه لا مناص أمام الأصوليّ إلّا أن يخوض غمار علوم اللغة العربيّة لأنّها، أي: العربيّة وعاء النصوص المقدّسة محلّ عمليّة الاستنباط، ولا بدّ له - أيضاً - من المعرفة - ولو بقدر - بأساليب تأليف الكلام العربيّ وطرائق تركيب الألفاظ بعضها مع بعضها الآخر، والاطّلاع على دلالات الألفاظ، ووظائفها النحويّة، وما إذا كانت المعاني حقيقيّة (معجميّة) أو استعماليّة تنحو باللفظ نحو المجاز أو الكناية أو غيرهما من الفنون البلاغيّة، مع إدراك ما انتحاه الفصحاء في عباراتهم، وما اتّبعه البلغاء في سنن كلامهم للإبلاغ عن أغراضهم.

من أجل ذلك حرص الأصوليّون على أن يقدّموا لمؤلّفاتهم الأصوليّة ببحوث لغويّة مستفيضة سمّوها "مباحث الألفاظ"، وهي مباحث تستند على فهمهم العقليّ القائم على التدبّر العميق الّذي يبدو - أحيانا - أقرب إلى المنطق منه إلى طبيعة الدراسة اللغويّة، حيث

انصبّت تلك المباحث على الألفاظ وعلاقاتها بمعانيها، فبمعرفة دلالة الألفاظ ومعاني النصوص مع ملكات أخرى يمتلكها الفقيه يمكن له البتّ بالحكم الشرعيّ المفهوم من ذلك النصّ محلّ المسألة الشرعيّة بما يتّفق مع مقصد الشارع، وهذا ما دفع بالأصوليّين لأن يُفرغوا ما بوسعهم في تحديد المعنى على وفق طريقتهم، ولإتمام جهودهم ابتكروا مصطلحات خاصّة بعلمهم تبدو ـ في أغلبها ـ مغايرة لما اصطلح عليه النحويّون والبلاغيّون وغيرهم من المتخصّصين في المجال اللغويّ.

ولعلّ هذه الرسالة ـ على صغر حجمها ـ تمثّل جانباً من طريقة التفكير لدى الأصوليّ، وتصوّرَه اللغويّ حين يتناول مبحثاً من المباحث اللغويّة.

تبحث الرسالة الّتي ألّفها الأصول محمّد أمين بادشاه البخاريّ مسألة تتعلّق بالمصدر والحاصل به، فجاء عنوانها (رسالة في بيان الحاصل بالمصدر)، شرع فيها المؤلّف بعرض آراء علماء اللغة والأصول في ما يخصّ المصدر الّذي عرّفه أنّه الأثر القائم بالفاعل؛ لأنّه يقوم به، وهو ـ أيضاً ـ قائم بالمفعول من حيث إنّه واقع عليه، ثمّ أخذ في إيراد عبارات العلماء في المسألة مبيّناً مواضع الاختلاف فيما بينهم ومناقشاً إياهم في ما أوردوه، ثمّ صار إلى أنّ المصدر إذا كان فعله متعدّياً وصادراً عن فاعله فلا بدّ أن يحصل عنه أثر حسّيّ أو معنويّ، وهذا الأثر يقع على مفعول بتأثير من الفاعل، وعندئذٍ يكون من حيث الصدور صادراً عن الفاعل، ومن حيث الوقوع واقعاً على المفعول، وبالنظر إلى كون الذات الّتي قام بها الأثر ـ (أيْ: ذات الفاعل) ـ فإنّه يُطلق على هذا " الكون ": المصدر المبنيّ للفاعل، وبالنظر إلى كون الذات الّتي وقع عليها الفعل ـ (أيْ: ذات المفعول) ـ فإنّه يعبّر عن هذا "الكون": المصدر المبنيّ للمفعول، وبالنظر إلى عين ذلك الأثر يطلق عليه: "الحاصل بالمصدر"، وتكون صيغة المصدر مشتركة بين هذه الأمور الثلاثة.

فالرسالة ـ إذن ـ تضمّنت بحثاً سار بمسارٍ ـ لا شكّ ـ يثري التفكير اللغويّ، ويوسّع في معرفة دلالة الألفاظ، ويغور في أعماقها من أجل استجلاء المقاصد الّتي تشتمل عليها مجموعة الألفاظ الّتي منها تتركّب النصوص، ولعلّ مثل هذا البحث وغيره من أبحاث الأصوليّين اللغويّة هو ما دفع ببعض الباحثين لأن يقترح تأسيس علم أطلق عليه (علم فقه اللغة الأصوليّ)[1].

أمّا ما يخص الجهد المبذول لإظهار هذه الرسالة وجعلها في متناول الدارسين فقد انتظم في قسمين:

القسم الأوّل: وفيه مبحثان

المبحث الأوّل: حياة المؤلّف: اسمه، شهرته، أسرته، وتلامذته، وآثاره العلميّة، ووفاته.

المبحث الثاني: توثيق نسبة الرسالة للمؤلّف، ووصف النسخ المعتمدة في التحقيق، وبيان منهج التحقيق.

القسم الثاني: النصّ المحقّق.

القسم الأوّل

المبحث الأوّل

حياة المؤلّف[٢]

اسمه، وشهرته، وأسرته:

ضنّت المصادر الّتي أوردت ذكر محمّد أمين بادشاه بالمعلومات الّتي تساعد في بيان المزيد من ترجمته، حتّى لا تكاد تذكر إلّا النزر القليل، ممّا جعل الحديث عنه أمراً ليس مبسوطاً، فلا نعلم تاريخ ولادته، ولا نشأته الأولى، ولا أطوار تدرُّجه العلميّ، بل لم يرد ـ بحسب المصادر الّتي اطّلعت عليها ـ شيء يخصّ أساتيذه، وعمّن تلقّى علومه، غير أنّه جاء في خطبة كتابه "تيسير التحرير"[٣] أنّه (محمّد أمين الشهير بـ" أمير بادشاه" الحسينيّ نسباً الحنفيّ مذهباً الخراسانيّ مولداً البخاريّ نشأة المكّيّ موطناً)، فاسمه ـ إذن ـ محمّد، وقالت بعض المصادر[٤] إنّ اسم أبيه محمود، وبحسب نسبه فهو سيّد شريف، ووُصِف بأنّه فاضل علّامة محقّق[٥].

وعرّفَ النصّ المذكور أنّه اشتُهِر بـ " أمير بادشاه " أو" مير بادشاه "[٦] ـ بحذف الهمزة من أوّل " أمير " ـ، وكشفَ ـ أيضاً ـ أنّ ولادته كانت في خراسان من بلاد فارس، وأنّه نشأ وتعلّم في بُخارى، ثمّ رحل إلى مكّة المشرّفة فجاور فيها، ثُمّ اتّخذها موطناً، فعُرف بـ "المكّيّ" وهو حنفيّ المذهب.

ويمكن القول أنّه كوّن أسرة نبغ فيها رجال وصل بعضهم درجة الإفتاء وتصدّر

للتدريس في البلد الحرام، ففي ترجمة حفيده السيّد جمال الدين صادق ميربادشاه[٧] يظهر أنّ لمحمّد أمين ولدين، أحدهما اسمه "أحمد"، وهو والد صادق المذكور، والآخر أغفلت المصادر اسمه، له ولد اسمه "عبد الرحيم"، يدلّ على ذلك ما ذُكِر من أنّ "صادقاً" لازم ابن عمّه عبد الرحيم بادشاه[٨] وأخذ عنه، وصادقٌ هذا يُعرف بـ"بادشاه"، ووُصف بأنّه حامل راية الإفتاء بمكّة، وشيخ أكثر مدرّسيها، أخذ عن بعض تلامذة جدّه كخاله عمر بن عبد الرحيم البصريّ الحسينيّ، والقاضي عليّ بن جارالله ابن ظهيرة المخزوميّ الآتي ذكرهما، وأنّ له عدّة رسائل، وكانت ولادته سنة ٩٩٨هـ أو سنة ٩٩٩هـ، وتوفّي سنة ١٠٩٧هـ[٩].

تلامذته:

تمكّنتُ من معرفة عدد من أسماء تلامذة محمّد أمين أمير بادشاه الّذين أخذوا عنه واشتغلوا عليه، دلّ عليهم ما تضمّنته تراجمهم من عبارات تشير إلى أنّهم تلقّوا العلم عنه وهم:

١- القاضي عليّ بن جارالله بن محمّد بن أبي اليُمن ابن ظهيرة المخزوميّ القُرَشيّ الحنفيّ الشهير بـ"ابن ظهيرة"[١٠]، اعتنى بالعلم واشتغل به على جماعة من الكبار حتّى صار مفتي مكّة وخطيب حرمها في عصره، له عدّة تصانيف منها: حاشية على شرح التوضيح، وفتاوى مشهورة، وديوان شعر، توفّي سنة ١٠١٠هـ وقد جاوز التسعين[١١].

وقد دلّ على تلمذة القاضي ابن ظهيرة لمحمّد أمين ما جاء في ترجمة صادق بادشاه من أنّه: (قرأ النصف الأوّل من " الكنز " على القاضي على بن جار الله بن ظهيرة تلميذ جدّه)[١٢].

٢- عمر بن عبد الرحيم البصريّ الحسينيّ الشافعيّ نزيل مكّة المشرّفة، وُصِف بأنّه أستاذ الأُستاذينَ، كان فقيهاً عارفاً مفتياً بالبلد الحرام، أخذ عن جماعة منهم العلّامة محمّد أمين بادشاه، وأخذ عنه خلق كثير منهم السيّد صادق بادشاه - المارّ ذكره -، له كتابات حسنة على هامش " التحفة "، وعلى شرح الألفيّة للسيوطيّ، توفّي سنة ١٠٣٧هـ[١٣].

٣- عبدالملك بن جمال العصاميّ بن صدر الدين بن عصام الإسفراييني المشهور بـ"الملّا عصام" وُلد بمكّة سنة ٩٧٨هـ، ونشأ بها وأخذ عن والده وعمّه، وعن العلّامة محمّد

أمين الشهير بمير بادشاه، وآخرين، اشتغل بالتصنيف حتّى بلغت مصنّفاته الستين، منها شرح شذور الذهب، وشرح القطر، وشرح الشمائل، وشرح الألفيّة، وغيرها، توفّي في المدينة المشرّفة سنة ١٠٣٧هـ[١٤].

٤- ويمكن أن نضيف تلميذاً رابعاً إلى الثلاثة المتقدّمين هو أحمد بن محمّد الخطيب بالحرم النبويّ الشريف الشهير بالخفاجيّ. وهو ناسخ " رسالة في بيان الحاصل بالمصدر"، وإنّما أضفته إليهم لما ورد في آخر الرسالة من قوله: (تمّت الرسالة الجليلة والعظيمة الجميلة لأستاذنا السيّد المدقّق...) وهي إشارة إلى أنّه تلمذ له وأخذ عنه، لكن ليس عندي معلومات تفي بالتعريف به سوى أنّه ذكر تاريخ فراغه من نسخ الرسالة وهو الخامس من شوال سنة ١٠٠٣هـ[١٥].

آثاره العلميّة:

خلّف أمير باد شاه مجموعة من التآليف في موضوعات مختلفة، وهي بين تفسير وأصول فقه، ولغة، ومعظمها إمّا شرح أو حاشية أو ملخّص أو رسالة، وفيما يأتي عرض عنواناتها:

١- اختصار "تاريخ الخلفاء" للسيوطيّ (ت٩١١هـ)، فرغ منه سنة ٩٨٧هـ[١٦].

٢- تعريب "فصل الخطاب" في المحاضرات للحافظ محمّد بن محمّد الحافظيّ (ت٨٢٢هـ) فرغ من تعريبه في ٧ رجب سنة ٩٨٧هـ[١٧].

٣- تعليقة على كتاب "أنوار التنزيل وأسرار التأويل" في التفسير لناصر الدين البيضاويّ (ت٦٩١هـ) إلى سورة الأنعام[١٨].

٤- تفسير سورة الفتح[١٩].

٥- تيسير التحرير، وهو شرح ممزوج على كتاب "التحرير في أصول الفقه" لكمال الدين ابن الهمام (ت٨٦١هـ)[٢٠]، وطُبع مرّات.

٦- حاشية على أمالي البيضاويّ[٢١].

٧- رسالة في الاقتداء[٢٢].

٨- رسالة في اقتداء الحنفيّة بالشافعيّة[٢٣].

٩ ـ رسالة في بيان الحاصل بالمصدر، وهي الّتي قمت بتحقيقها.

١٠ ـ رسالة في تحقيق حرف "قد"[٢٤].

١١ ـ رسالة في تفضيل البشر على المَلك[٢٥].

١٢ـ رسالة في الحجّ المبرور مكفّر الذنوب كلّها صغيرها وكبيرها[٢٦].

١٣ ـ رسالة على "ما أنا قلتُ"، وهي من عبارات "المطوّل"[٢٧].

١٤- شرح تائيّة ابن الفارض "في التصوُّف"، لعمر بن أبي الحسن الحمويّ المصريّ (ت٦٣٢هـ)[٢٨].

١٥- عمدة الطائفين[٢٩].

١٦- فصل الخطاب في التصوُّف[٣٠].

١٧- المصابيح المضيّة في شرح "السراجيّة" في الفرائض والمواريث لسراج الدين محمّد بن محمّد الحنفيّ السجاونديّ (ت٥٦٠هـ)[٣١].

١٨- ملخّص فتح المغيث بشرح ألفيّة الحديث، وهو الشرح المتوسّط لزين الدين العراقيّ (ت٨٠٦هـ)، فرغ منه في رمضان سنة ٩٧٢هـ[٣٢].

١٩- نجاح الوصول إلى علم الأصول[٣٣].

وفاته:

اختلفت المصادر في تحديد سنة وفاته، فقيل: إنّه توفّي سنة ٩٧٢هـ[٣٤]، ونقل إسماعيل باشا أنّه توفّي في حدود سنة ٩٧٢هـ، ثمّ قال: (وقيل: سنة ٩٨٧هـ)[٣٥]، ويبدو أنّه اعتمد على ما أورده حاجي خليفة أنّ أمير بادشاه فرغ من تأليف بعض مؤلّفاته في سنة ٩٧٢هـ[٣٦]، ومن بعضها الآخر في سنة ٩٨٧هـ[٣٧]، ويبدو أنّ حاجي خليفة ليس على معرفة بتاريخ وفاته بدليل أنّه ترك تاريخ وفاته فارغاً حين قال: (... نزيل مكّة المتوفّى...)[٣٨] ولم يذكر التاريخ.

والمرجّح أنّه توفّي حوالي سنة ٩٨٧هـ؛ لما ذكره حاجي خليفة من أنّه فرغ من تأليف

كتابه "اختصار تاريخ الخلفاء للسيوطيّ" في السنة المذكورة[٣٩]، وذكر في موضع آخر أنّه فرغ من تعريب "فصل الخطاب" في ٧ رجب سنة ٩٨٧هـ[٤٠].

ويُؤيّده أنّ تلميذه عبدالملك بن جمال العصاميّ وُلد سنة ٩٧٨هـ[٤١]، فكيف يصحّ أن تكون وفاة الأستاذ سنة ٩٧٢هـ وولادة التلميذ بعد ذلك بست سنوات ؟، يُضاف إلى ذلك أنّه جاء في آخر الرسالة ـ كما سيأتي ـ أنّها تمّت في سنة ٩٧٨هـ، وهذا يبعد القول إنّ تاريخ وفاته كان سنة ٩٧٢هـ.

المبحث الثاني

أ - توثيق نسبة الرسالة للمؤلّف:

هناك من الأدلّة ما تثبت أنّ الرسالة من تأليف العلّامة محمّد أمين بادشاه البخاريّ وهي:

١- ورود اسم المؤلّف مقترناً بعنوان الرسالة في صحيفة العنوان في النسخة الّتي سأنعتها بـ"الأصل "، وهي نسخة مكتبة الشيخ محمّد بن عبدالله آل عبدالقادر الأنصاريّ، ونسخة الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنوّرة، ونسخة مكتبة جامعة الإمام محمّد بن سعود، والثلاث من مكتبات المملكة العربيّة السعوديّة.

٢- أنّ المؤلّف ذكرها صراحة في كتابه " تيسير التحرير"[٤٢]، وأحال إليها فقال في معرض كلامه على الاشتقاق: (وقد استوفيت الكلام في تحقيق هذا في رسالتي الموضوعة لبيان الحاصل بالمصدر).

٣- أثبت نسبتها إليه صاحب "كشف الظنون"[٤٣] حيث قال: (رسالة في الحاصل بالمصدر للفاضل الشهير بميربادشاه البخاريّ، أوّلها: "سبحان من جعل بمصدر تكوينه الأفعال والآثار إلخ).

ب - وصف النسخ المعتمدة في التحقيق :

اعتمدت في تحقيق هذه الرسالة على ستّ نسخ خطيّة وهي:

١- الأُولى: هي النسخة الّتي اتّخذتها أصلاً، ومصدرها مكتبة الشيخ محمّد بن عبدالله آل عبدالقادر الأنصاريّ الشافعيّ، صاحب كتاب " تحفة المستفيد في تاريخ الأحساء

القديم والجديد"، وهي محفوظة في المكتبة المركزيّة بجامعة الملك فيصل، نشرت صورتها في موقع أسرة آل عبدالقادر الألكترونيّ تسلسلها (١٦)، وهي نسخة تامّة، خطّها واضح يقلّ سقطها، كُتبت بخطّ معتاد، عدد أوراقها ستّ، في كلّ صحيفة ١٩ سطراً، كُتب عنوانها وبعض كلماتها، وأسماء الكتب الّتي نقل عنها المؤلّف بالحمرة، ناسخها أحمد بن محمّد الخطيب بالحرم النبويّ الشريف الشهير بالخفاجيّ، وقد تقدّم أنّه أحد تلامذة المؤلّف، ذُكر في آخرها تاريخ تأليفها وهو سنة ٩٧٨هـ، وأنّه فرغ من نسخها صبيحة الأربعاء خامس شوّال المبارك سنة ١٠٠٣هـ، فهي نسخة ـ إذن ـ قريبة من عصر المؤلّف إنْ لم نقُل منقولة عن نسخته.

٢ - الثانية: رمزت لها بالحرف (ب)، وهي من مخطوطات مكتبة جامعة بلغراد، والرسالة هي الثالثة ضمن مجموع رقمه (٣٠٢) (، تقع في ثلاث أوراق، تسبقها صحيفة ذُكِر فيها حاصل ما في الرسالة في ثلاثة أسطر، ثمّ بعض النقول، ثمّ بيان اختلاف العلماء في الحاصل بالمصدر في ثمانية أسطر، خطّها فارسيّ دقيق، في كلّ صحيفة ٢١ سطراً، وهي نسخة كاملة ومصحّحة ومُجَدْوَلَة، عليها تعليقات قليلة، والنسخة منقولة عن نسختين إحداهما منقولة عن نسخة المؤلّف، وقد أكّد الناسخ ذلك بما جاء في حاشية آخر الصحيفة الأخيرة بقوله: (قُوبلت بنسختين إحداهما منقولة من نسخة المؤلّف)، ولم يفُته أن يذكر في الحواشي ما وجد من الاختلاف بين النسختين الّلتين نقل عنهما، وقد جاءت النسخة خالية من العنوان واسم المؤلّف واسم الناسخ وتاريخ النسخ.

٣ - الثالثة: رمزت لها بالحرف (س) وهي نسخة مكتبة جامعة الملك سعود، ورقمها (٦٣٦٠)، وهي ضمن مجموع يضمّ مؤلّفينِ وخُتم بقصيدة باللغة التركيّة لنفعي جلبي، أوّل المؤلّفينِ "الأنوار المضيّة في مدح خير البرية" لجلال الدين المحلّيّ محمّد بن أحمد (ت٨٦٤هـ) وهو في ١٧ ورقة، كُتب سنة ١٠٤٨هـ، وثانيهما رسالتنا هذه، وتقع في ثلاث ورقات، وهي نسخة تامّة، خطّها تعليق وسط، عدد الأسطر في صُحفها متفاوت بين ٢٥ سطراً و٢٧ سطراً، قليلة الأخطاء والسقط، لم يُذكر عنوانها ولا اسم ناسخها ولا تاريخ نسخها، وإنْ احتُمِل أنّها كُتِبت في القرن الحادي عشر الهجريّ تقريباً.

٤- الرابعة: رمزت لها بالحرف (م)، وهي نسخة الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنوّرة ورقمها (١٠/٥٣٣٧) ضمن مجموع كُتب عليه المجموع الحادي والخمسون، أوّله "شرح الإظهار" وتسلسل الرسالة فيه هو السابع، وتشغل الأوراق من ١١٤ إلى ١١٧، خطّها نسخيّ معتاد، جاء في صحيفة العنوان: " هذه رسالة الأستاذ الأعظم الأفخم حاوي الكمال السيّد الصالح مولانا جمال الدنيا والدين محمّد البخاريّ المشهور بادشاه أظلّه الله - سبحانه - في ظلّه، "في بيان الحاصل بالمصدر "، يكتنف جانبي العنوان ختم باسم الواقف محمّد العزيز الوزير، وتحت العنوان ثمانية أبيات من نظم العلّامة ابن أمّ قاسم المراديّ في الجمل الّتي لها محلّ من الإعراب والّتي لا محلّ لها، عدد الأسطر في الصحيفة ٢٣ سطراً سقطها قليل، تتّسم برداءة تصويرها فتطلّبت قراءتها جهداً جهيداً.

٥- الخامسة: ورمزت لها بالحرف (ت)، والنسخة من مخطوطات المكتبة التيموريّة بمصر، ضمن مجموع رقمه (٢٥٣)، وهي الثانية فيه عدد أوراقها أربع، وعدد الأسطر في الصحيفة ١٥ سطراً خطّها تعليق، وهي نسخة تامّة، ينتاب بعض كلماتها عدم الوضوح بسبب من رداءة التصوير، قال ناسخها في أعلى الصحيفة الأولى: (نقلتها من مجموع قديم كُتب في آخره نقلتها من خطّ قديم)، وكُتب في آخرها: " نُقلت من نسخة، وقد قال في آخرها: قُوبلت بنسختين إحداهما منقولة من خطّ المؤلّف "، ولا أستبعد أن تكون هذه النسخة منقولة عن نسخة مكتبة جامعة بلغراد الّتي رمزت لها بالحرف (ب).

٦- السادسة: وهي المرموز لها بالحرف (د)، وهي من مخطوطات مكتبة جامعة محمّد بن سعود، رقمها (٦٤٩٥)، تقع في أربع أواق، عدد السطور في كلّ صحيفة ٢١ سطراً كُتبت بقلم معتاد، كُتب في صحيفة العنوان: " هذه رسالة في بيان الحاصل بالمصدر للعلّامة السيّد محمّد أمين البخاريّ الشهير بأميربادشاه "، خطّها نسخيّ واضح، بعض الكلمات في رؤوس الفقرات كُتبت بخطّ حجمه أكبر من غيرها، في حواشيها تعليقات باسم " أبو الحسن "، قليلة الأخطاء غير أنّها سقط منها ما مقداره ورقة واحدة، وقد أشرت إلى ذلك في هامش التحقيق، والنسخة بعدُ، جاءت غفلاً من اسم ناسخها،وتاريخ النسخ، في حواشيها تعليقات باسم" أبو الحسن".

والملاحظ في جميع النسخ أنّ نسّاخها اتبعوا في ترتيبها ما يسمّى " نظام التعقيبة "، ويعني إيراد كلمة في نهاية الصحيفة هي نفسها في أوّل الصحيفة المقابلة.

وممّا تجدر الإشارة إليه أنّ هناك نسخاً أخرى في عدد من المكتبات لم أتمكّن من الحصول عليها، وهي:

- نسختان في المكتبة المركزيّة بمسجد السيّدة زينب بمصر، رقماهما: ٣٠١٧/٩ (نحو) و٣١٨٠/٥ (نحو)(٤٤).
- نسخة في المكتبة التستريّة في النجف الأشرف، نسبت إلى بعض الحكماء(٤٥).
- نسخة في المكتبة الأحمديّة بجامع الزيتونة بتونس، رقم الحفظ: ٦٥٥٢ (نحو)(٤٦).
- نسخ المكتبة الأزهرية بالقاهرة وأرقام حفظها: **[١٧٩٠]** ٢٠٧٣٩ و**[٣٩٠٣]** ٢٠٢٨ و**[٤١٤ مجاميع]** ورافعيّ ٢٧٦٠٢ و**[٩٣٤ مجاميع]** وبخيت ٤٦٠٨٧ (٤٧).
- نسخة دار الكتب الوطنيّة (أبو ظبي) الإمارات العربيّة المتّحدة، رقم الحفظ: ٨/آ٦٧٤/٧٠٧مج (٤٨).
- نسخة في أكاديميّة ليدن بهولندا رقم الحفظ: ٢٥٢/١ (٤٩).
- نسخة مكتبة الدولة بألمانيا (برلين) رقم الحفظ: ٦٨٨٧ (٥٠).
- أربع نسخ في مكتبة جامعة برنستون الأمريكية ضمن مجموعة (يهودا) أرقامها في فهرس المخطوطات العربيّة المذكورة: ٣٦٩٧(١)، رمز الحفظ: ٥٢٩٤، و٣٦٩٧(٢)، رمز الحفظ: ٤٢١٢، و٣٦٩٧ (٣)، رمز الحفظ: ١٠٥٣، و٣٦٩٧ (٤)، رمز الحفظ:٢٦٠١(٥١)، ونسخة في المكتبة نفسها ضمن مجموعة (جاريت)، رقم الحفظ: ٤٧٣(٥٢).

ج - بيان منهج التحقيق:

لمّا كان المعهود من تحقيق المخطوطات هو الوصول بها إلى الوضع الّذي تركها عليها مؤلّفوها عمدت إلى اتّباع ما يأتي:

١- اجتهدت في اختيار النسخة الّتي اعتمدتها أصلاً من بين النسخ الستّ، ثمّ حرّرت الرسالة على وفق الرسم الإملائي المعروف في وقتنا الحاضر.

٢- بيّنت الفروق بين النسخ وأثبتُّ ما هو أصلح لاستقامة النصّ، ووضعت الزيادات الواردة في بعض النسخ بين معقوفين [ ] مع الإشارة إلى كلّ ذلك في الهامش.

٣- خرّجت النصوص والأقوال من المصادر الّتي أشار إليها المؤلّف في رسالته، وذكرت الفروق بين ما أثبته هو فيها وما هي عليه في مظانّها، وربّما استدعى ذلك نقل النص كاملاً من مصدره في الهامش؛ لأنّ المؤلّف في بعض الأحايين يختصر النصّ أو ينقل حاصله.

٤- ترجمت للأعلام الواردة أسماؤهم في الرسالة، ومن ثَمَّ الإحالة إلى عدد من المصادر الّتي عُنيت بالحديث عنهم.

٥- أوضحت معنى عدد من المصطلحات الّتي تضمّنتها الرسالة مع الإشارة إلى المصدر الّذي استعنت به.

٦- وضعت أرقاماً متسلسلة بين خطّين مائلين / / لأشير إلى نهاية صحائف المخطوطة الّتي جعلتها أصلاً.

وآخر دعوانا أنِ الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على محمّد وآله الطيّبين الطاهرين وأصحابه المنتجبين.

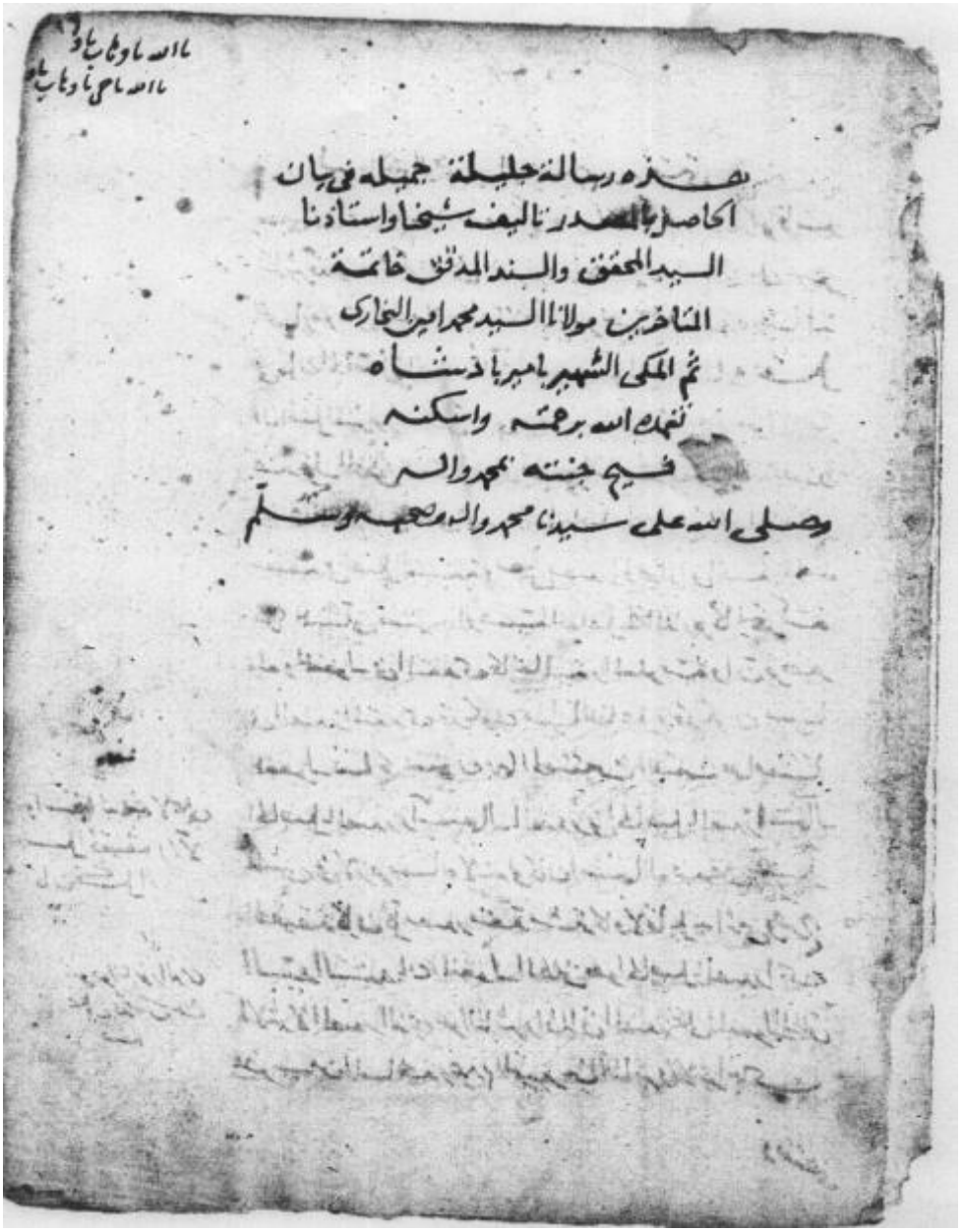

(هذه صور من النسخ الخطيّة المعتمدة في التحقيق)

صحيفة العنوان من النسخة (الأصل)

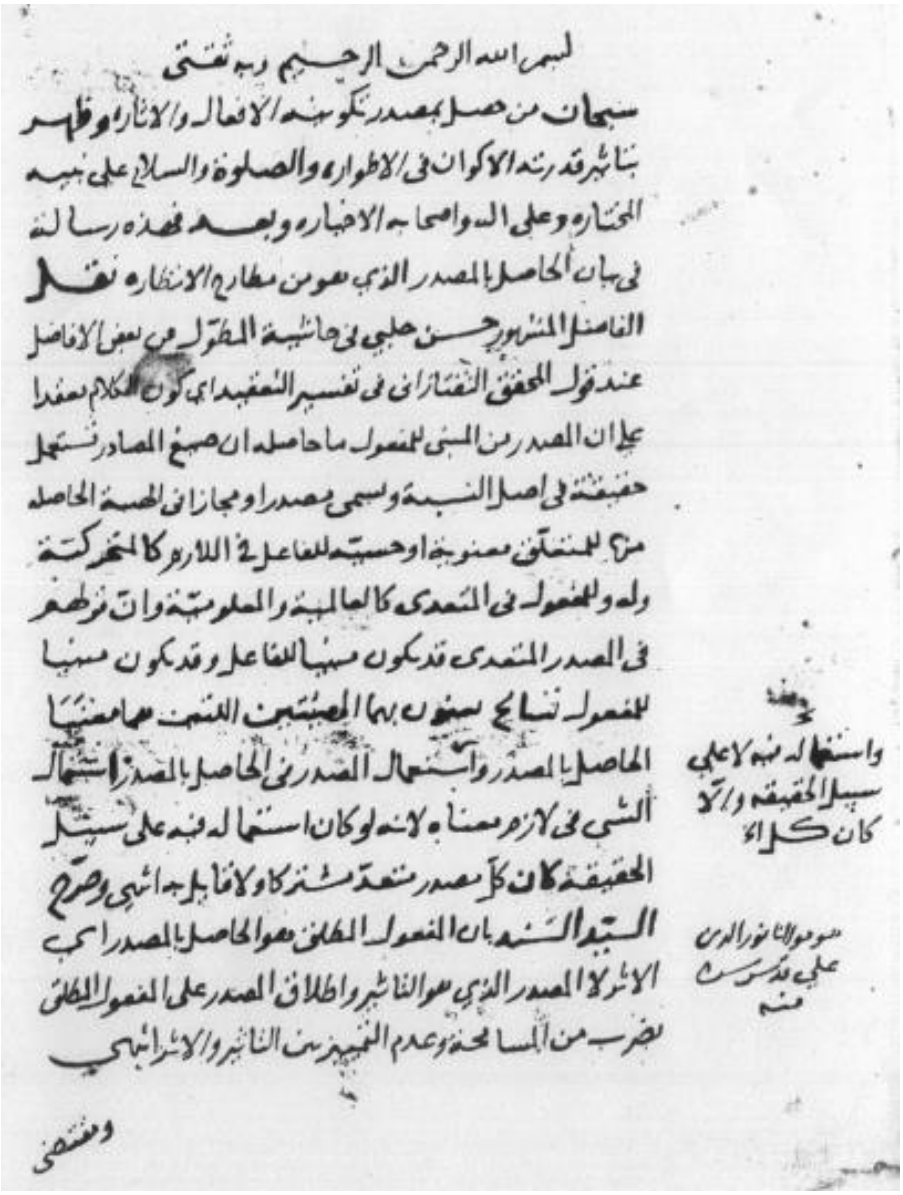

الصحيفة الأولى من النسخة (الأصل)

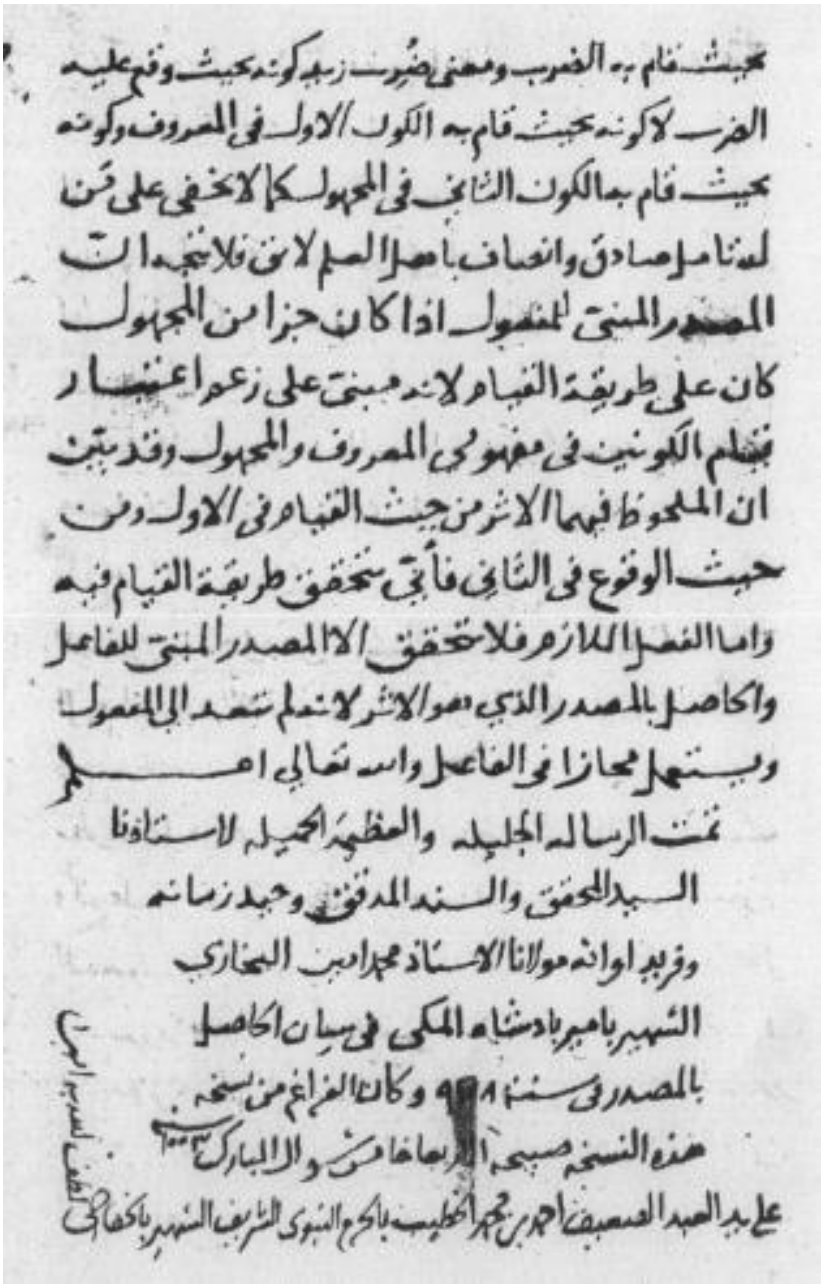
بحيث قام به الضرب ومعنى ضُرِبَ زيد كونه بحيث وقع عليه
الضرب لا كونه بحيث قام به الكون الاول في المعروف وكونه
بحيث قام به الكون الثاني في المجهول كما لا يخفى على من
له تامل صادق وانصاف باصل العلم لان فلا يتجه ان
المصدر المبني للمفعول اذا كان جزا من المجهول
كان على طريقة القيام لانه مبني على زعم اعتبار
تمام الكونين في مفهومي المعروف والمجهول وقد بين
ان الملحوظ فيهما الاثر من حيث القيام في الاول ومن
حيث الوقوع في الثاني فأنى يتحقق طريقة القيام فيه
واما الفعل اللازم فلا تحقق الا المصدر المبني للفاعل
والحاصل بالمصدر الذي هو الاثر لا تتم تتعدى الى المفعول
ويستعمل مجازا في الفاعل والله تعالى اعلم
تمت الرسالة الجليلة والعظيمة الجميلة لاستاذنا
السيد المحقق والسند المدقق وحيد زمانه
وفريد اوانه مولانا الاستاذ محمد امين البخاري
الشهير بامير بادشاه المكي في بيان الحاصل
بالمصدر في سنة ١٠٨٩ وكان الفراغ من نسخه
هذه النسخة صبيحة الاربعا خامس والى المبارك
على يد العبد الضعيف احمد بن محمد الخطيب بالحرم النبوي الشريف الشهير بالكهالي

الصحيفة الأخيرة من النسخة (الأصل)

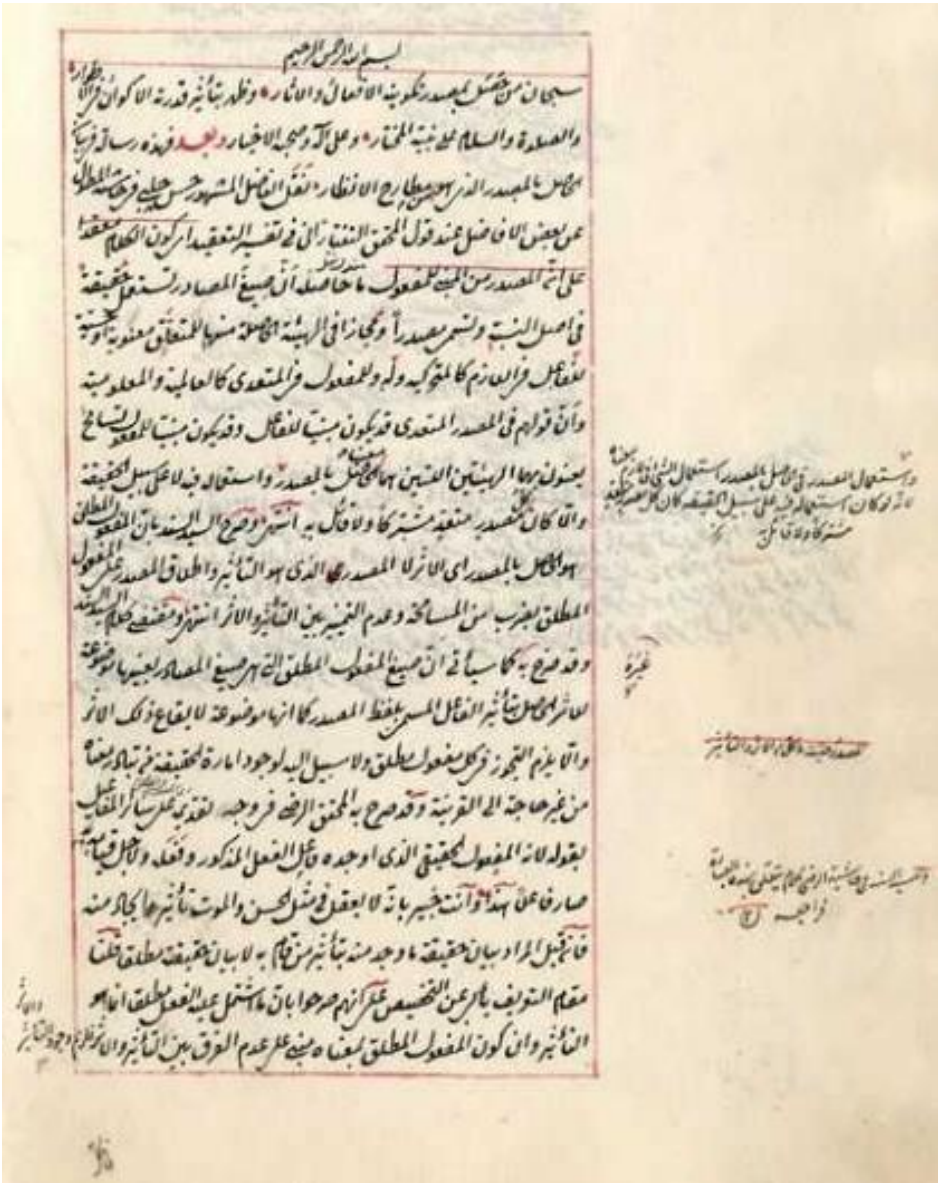

الصحيفة الأولى من النسخة (ب)

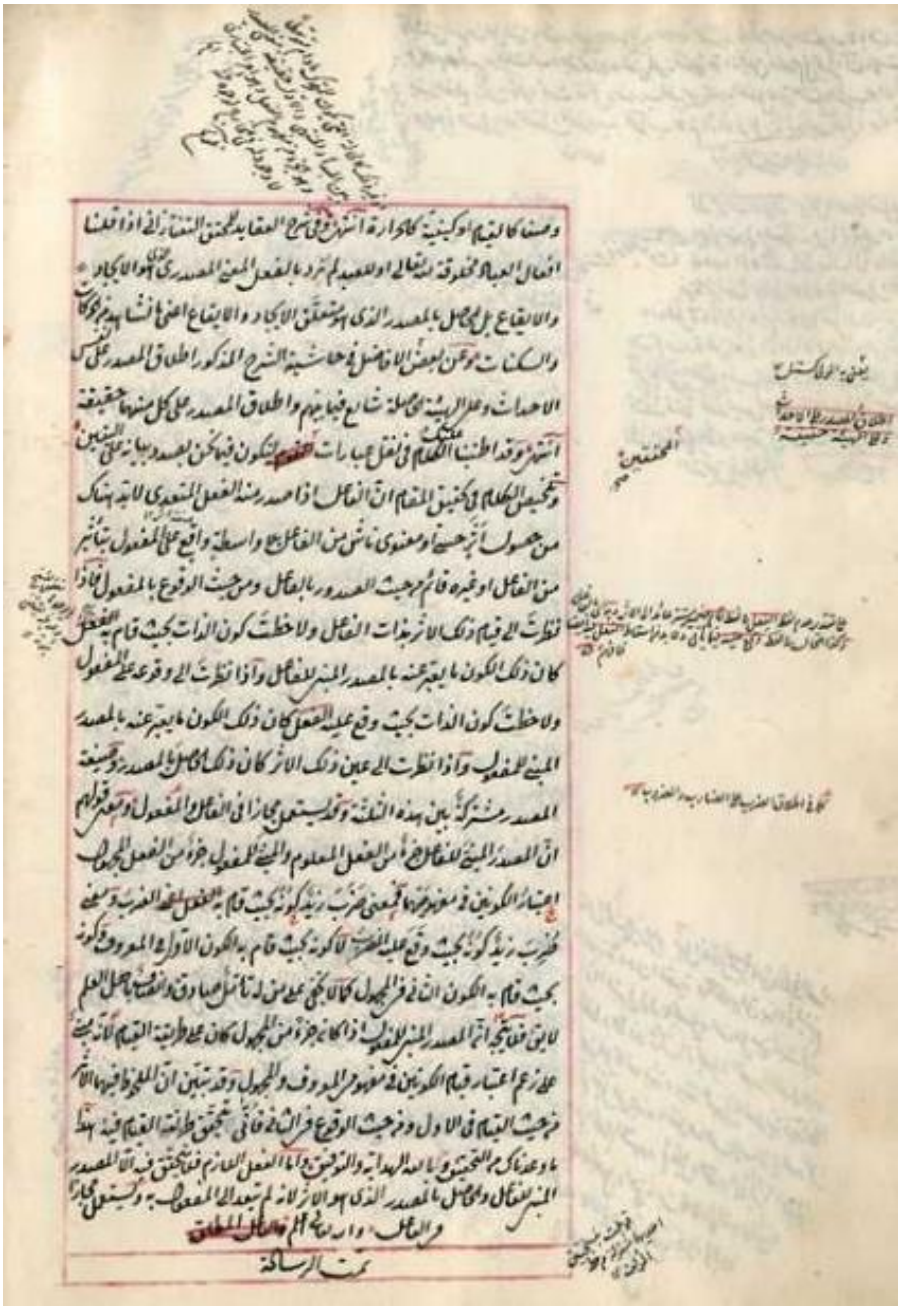

الصحيفة الأخيرة من النسخة (ب)

الصحيفة الأولى من النسخة (س)

الصحيفة الأخيرة من النسخة (س)

صحيفة العنوان من النسخة (م)

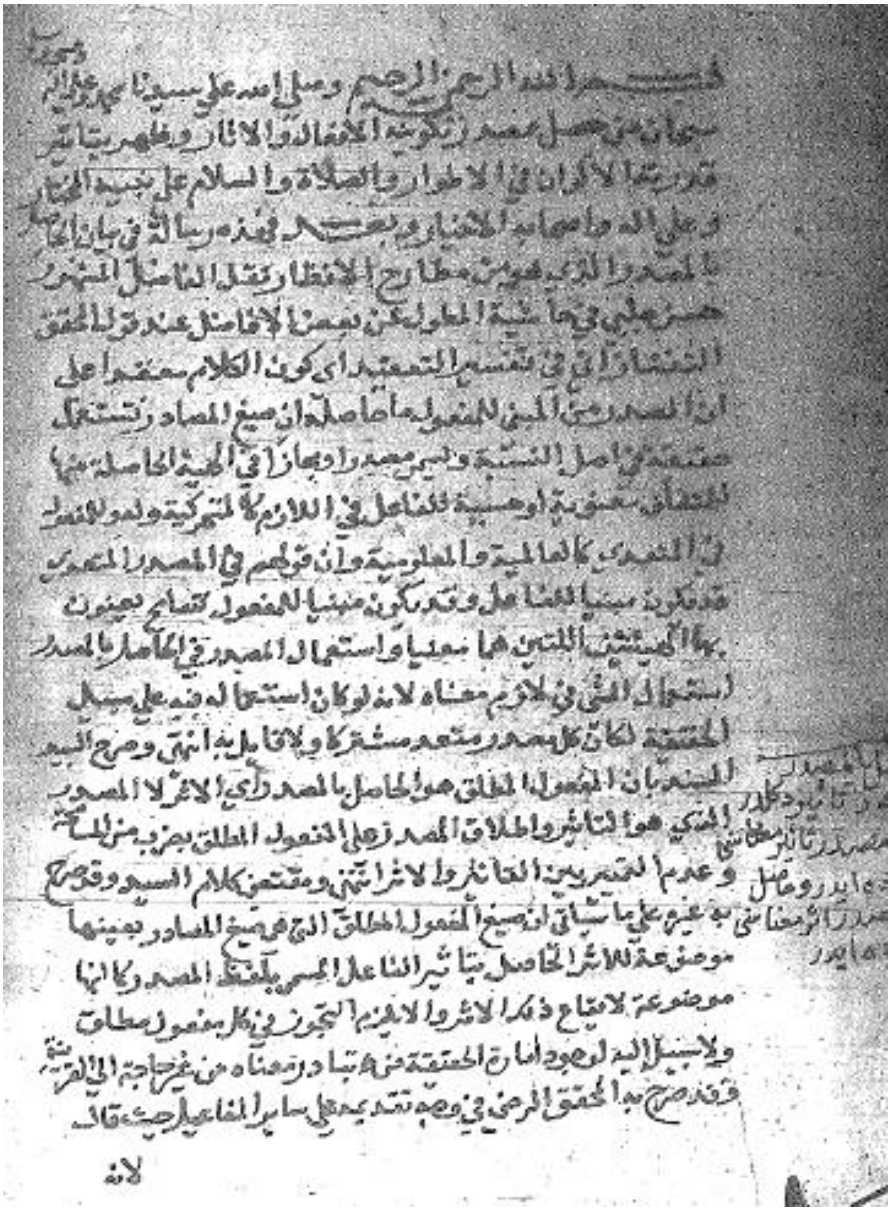

الصحيفة الأولى من النسخة (م)

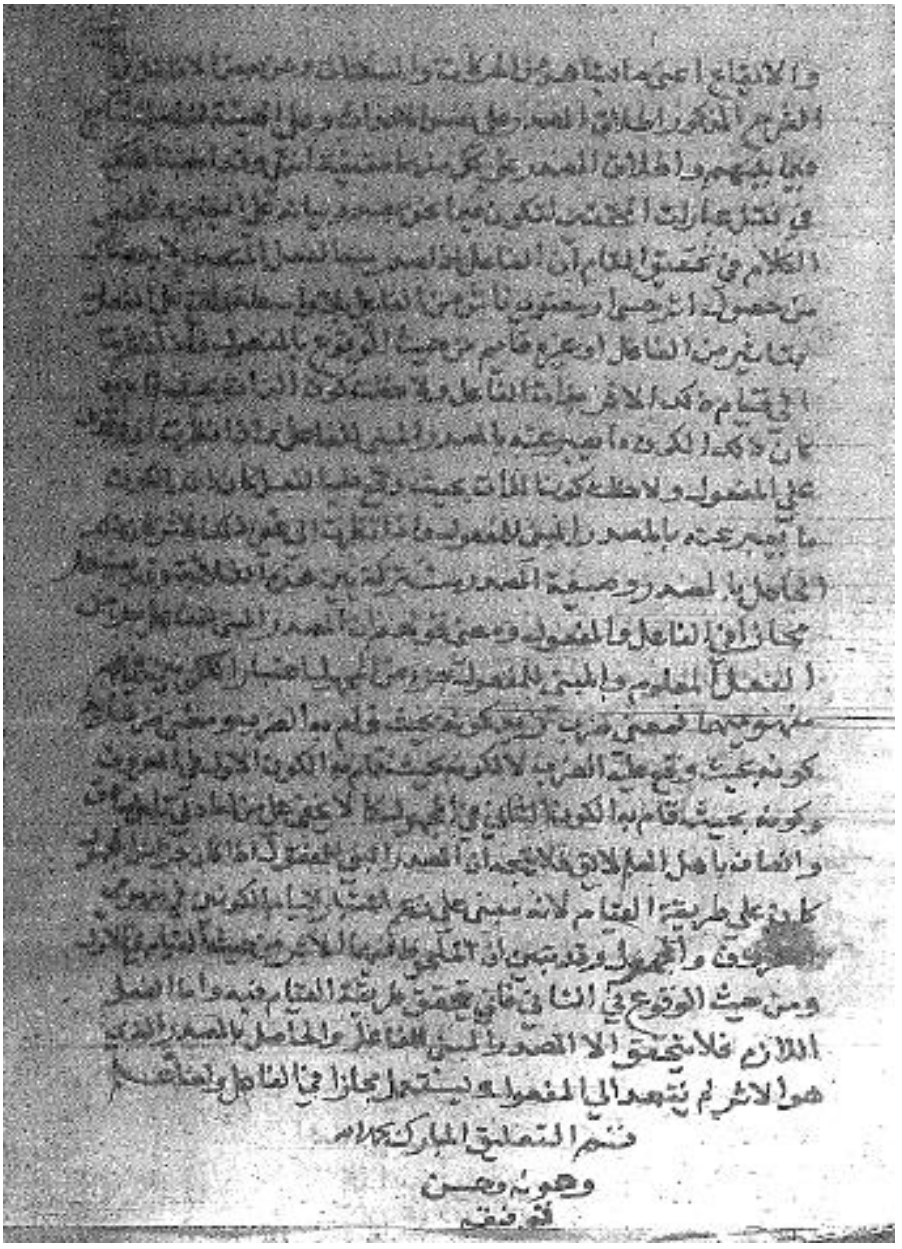

الصحيفة الأخيرة من النسخة (م)

الصحيفة الأولى من النسخة (ت)

الصحيفة الأخيرة من النسخة (ت)

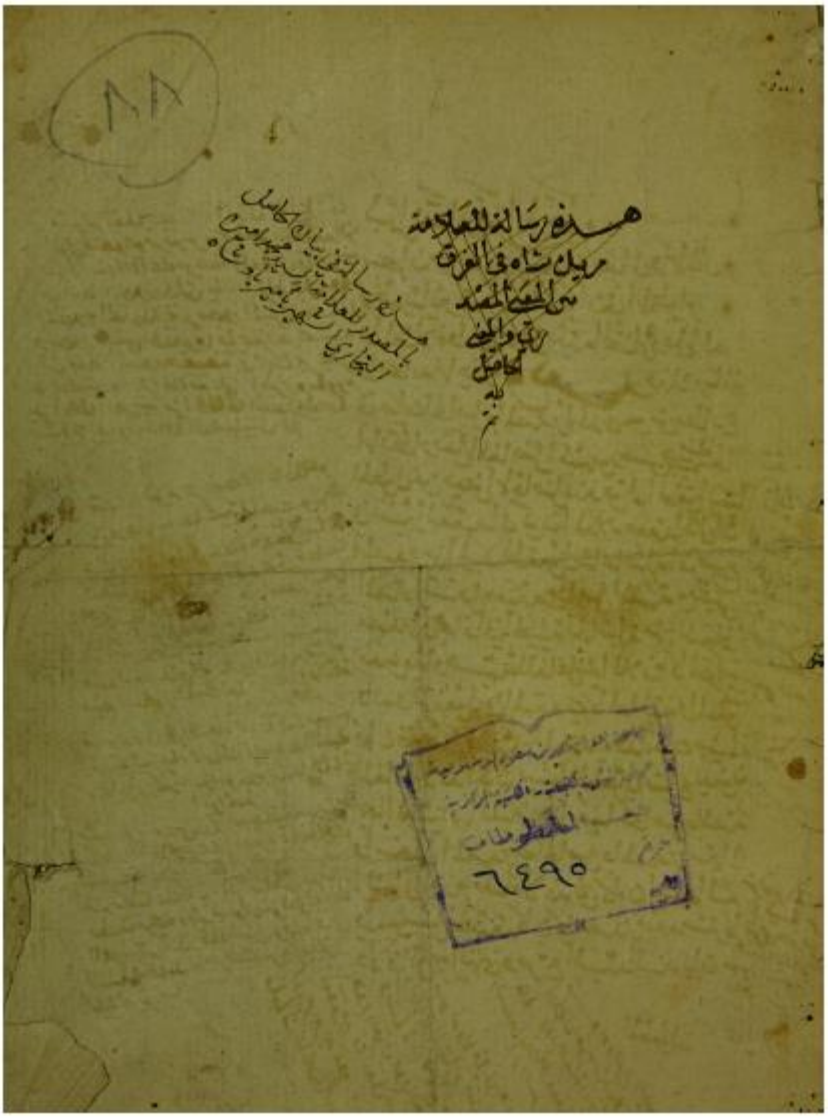

صحيفة العنوان من النسخة (د)

الصحيفة الأولى من النسخة (د)

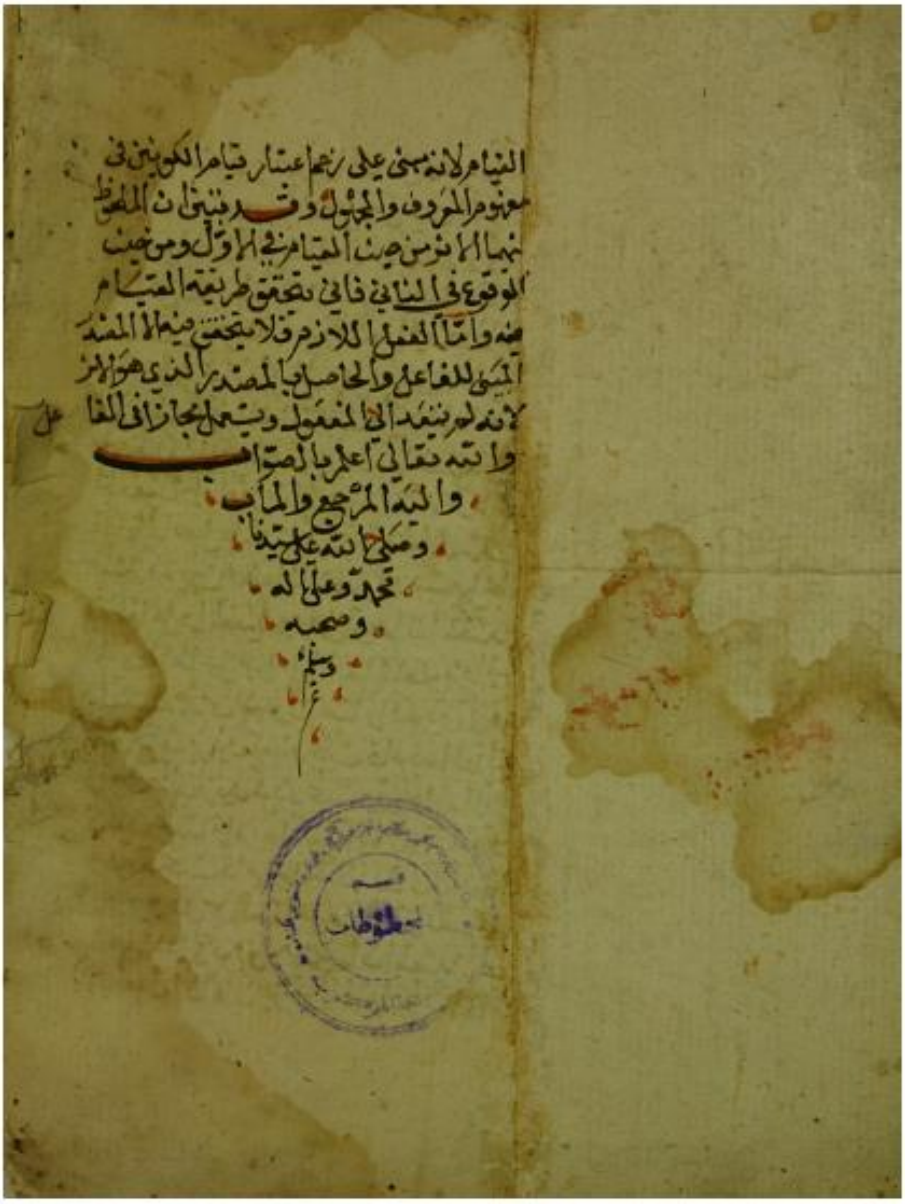

الصحيفة الأخيرة من النسخة (د)

القسم الثاني

النص المحقّق

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه ثقتي[٥٣]

سبحان من حصل[٥٤] بمصدر تكوينه الأفعال والآثار، وظهر بتأثير قدرته الأكوان في الأطوار[٥٥]، والصلاة والسلام على نبيّه المختار، وعلى آله وأصحابه[٥٦] الأخيار.

وبعد[٥٧]، فهذه رسالة في بيان الحاصل بالمصدر الّذي هو من مطارح الأنظار، نقل الفاضل المشهور حسن جلبي[٥٨] في " حاشية المطوّل "[٥٩] عن بعض الأفاضل[٦٠] عند قول المحقّق التفتازاني[٦١] في تفسير " التعقيد ": (أيْ: كون الكلام معقّداً، على أنّ المصدر من المبنيّ للمفعول)[٦٢] ما حاصله[٦٣]: أنّ صيغ المصادر تستعمل حقيقةً في أصل النسبة وتسمّى مصدراً، ومجازاً في الهيئة الحاصلة منها للمتعلّق، معنويّة أو حسّيّة للفاعل في اللازم[٦٤] كالمتحركيّة، وله وللمفعول في المتعدّي كالعالميّة والمعلوميّة، وأنّ قولهم في المصدر المتعدّي قد يكون مبنيّاً للفاعل، وقد يكون مبنيّاً للمفعول تسامحٌ، يعنون بهما الهيئتين اللّتين هما معنيا الحاصل بالمصدر[٦٥]، و<استعمال المصدر في الحاصل بالمصدر استعمال الشيء في لازم معناه؛ لأنّه لو كان استعماله فيه على سبيل الحقيقة كان[٦٦] كلّ مصدر متعدٍّ مشتركاً، ولا قائل به >[٦٧]. انتهى.

وصرّح السيّد السند[٦٨] بأنّ المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر[٦٩]، أيْ: الأثر لا المصدر الّذي هو التأثير، وإطلاق[٧٠] المصدر على المفعول المطلق بضرب[٧١] من المسامحة، وعدم التمييز بين التأثير والأثر. انتهى /١/

ومقتضى كلام السيّد[٧٢] ـ وقد صرّح به غيره على ما سيأتي[٧٣] ـ أنّ صيغ المفعول المطلق الّتي هي صيغ المصادر بعينها موضوعة للأثر الحاصل بتأثير الفاعل المسمّى بلفظ المصدر كما أنّها موضوعة لإيقاع ذلك الأثر، وإلّا يلزم التجوّز في كلّ مفعول مطلق، ولا سبيل إليه لوجود أمارة الحقيقة من تبادر[٧٤] معناه من غير حاجة إلى القرينة.

وقد صرّح به المحقّق الرضيّ[٧٥] في وجه تقديمه على سائر المفاعيل حيث قال[٧٦]: (لأنّه المفعول الحقيقيّ الّذي أوجده فاعل الفعل المذكور وفَعَلَه، ولأجل قيامه به صار فاعلاً)[٧٧]، هذا وأنت خبير بأنّه لا يُعقل في مثل " الحُسن " و " الموت " تأثير وإيجاد منه، فإنْ قيل[٧٨]: المراد بيان حقيقة ما وجد منه بتأثير من قام به لا بيان حقيقته مطلقاً، قلنا: مقام التعريف يأبى عن التخصيص، على أنّهم صرّحوا بأنّ ما اشتمل عليه الفعل مطلقاً أنّما هو التأثير، وإنّ كون المفعول المطلق بمعناه مبنيّ على عدم الفرق بين التأثير والأثر، فلزم وجود التأثير و الأثر في كلّ مصدر جاء منه فعل، فالوجه أنْ يقال: أريد بالتأثير ما يعمّ الحقيقيّ و ما نزّل منزلته لمشاركته[٧٩] إيّاه في كونه نسبة بين الفاعل و حدث قام به بحيث صار فاعلاً لأجل قيامه[٨٠]، وإذا تمهّد هذا فنقول: إنْ[٨١] أراد الفاضل المذكور بأصل النسبة في مسمّى لفظ المصدر، أعني (م ص د ر) التأثير موافقاً /٢/ للسيّد على أنْ تكون إضافة الأصل إليه بيانيّة[٨٢] لا تكون مخالفته[٨٣] للقوم إلّا في حصر ما وُضعت له صيغ[٨٤] المصادر في التأثير لما عرفتَ من كونها حقيقة في التأثير والأثر، وإنْ أراد طرف النسبة أعني الحدث الّذي أوجده الفاعل فإنّ تأثيره نسبةٌ بينه وبين ذلك الحدث على أنْ تكون الإضافة لاميّة[٨٥] لزم مخالفته في مسمّى لفظ المصدر ـ أيضاً ـ.

وأمّا تفسيره الحاصل بالمصدر بالهيئة التي عنى بها المصدر المبنيّ للفاعل و المفعول[٨٦] ففيه مخالفة للمحقّقين ـ أيضاً ـ لأنّها تحصل[٨٧] بالحدث الّذي فسّر السيّد الحاصل بالمصدر به، فهما متغايران بالذات، فإنّ العالميّة ـ مثلاً ـ إنّما تحصل بسبب العلم؛ لأنّ معناه كونه بحيث قام به العلم، ولا شكّ في كونه غير العلم، لا يقال لِمَ[٨٨] لا يجوز أنْ يكون مراد السيّد بالحدث الّذي عبّرعنه بالأثر[٨٩] تلك الهيئة، فإنّ الحدث هو المعنى القائم بالغير، وهي كذلك؛ لأنّا نقول: قد صرّح المحقّق الرضيّ[٩٠] أنّ[٩١] المفعول المطلق الّذي هو عبارة عنه ما أوجده[٩٢] فاعل الفعل و لأجل قيامه به صار فاعلاً، وهي ليست كذلك[٩٣]، فإنّ ضاربيّة زيد في " ضَرَبَ زيدٌ " لأجل صدور الضرب منه و قيامه به، و كونه ضارباً أمرٌ يعتبره[٩٤] العقلُ بعد صدور الضرب منه وصيرورته فاعلاً، ثمّ إنكاره لِما هو المشهور بين المحقّقين من أنّ بناء المصدر تارةً للفاعل و تارةً للمفعول، و حمله على التسامح ليس بسديد /٣/ ـ أيضاً ـ؛ لأنّ علامة الحقيقة تبادر المعنى من اللفظ[٩٥] من غير حاجة إلى القرينة، و هي موجودة هنا كما في الألفاظ المشتركة.

و قوله " و لا قائل به "، إنْ أراد به عدم النقل عن المتقدّمين، فالنقل[٩٦] غير لازم، و إنْ أراد نقل عدم الاشتراك فليأت[٩٧] بما يحصل به الفكاك[٩٨]، و ما ذكره مولانا عصام الدين[٩٩] في شرحه على " الكافية "[١٠٠] ممّا يدلّ على إنكاره المصدر المبنيّ للمفعول من قوله: (إذْ لو كان لم يكن الفعل المجهول على طريقة الوقوع بل يكون كالمعروف على طريقة القيام إلّا أنّ المعروف طريقة[١٠١] قيام المصدر المبنيّ للفاعل [و][١٠٢] المجهول طريقة[١٠١] قيام المبنيّ للمفعول، فالمصدر لم يوضع إلّا لما هو صفة الفاعل، و الفعل المعروف وضع لنسبة القيام بالفاعل، و المجهول لنسبة الوقوع على المفعول، و إنّما نشأ القول بالمصدر المبنيّ[١٠٣] للمفعول من عدم الفرق بين المعنى المصدريّ الحاصل بإلحاق الياء المصدريّة و وضع اللفظ للمعنى المصدريّ، و الأوّل عامّ كالضاربيّة و المضروبيّة، بلا شبهة بخلاف الثاني). انتهى.

ففيه بحث، إذ الملازمة[١٠٤] في قوله[١٠٥]: " لو كان... إلى آخره " ممنوعة لجواز بناء المصدر للمفعول من غير جزئيّته من الفعل، و عدمها لا يستلزم عدمه لعدم انحصار فائدة اعتباره فيها[١٠٦] على أنّ المحقّق الرضيّ فسّر طريقة القيام بأنْ لا يغيّر صيغة الفعل[١٠٧] إلى " فُعِلَ " و " يُفْعَل"، فكيف يكون[١٠٨] إسناد المجهول، على تقدير جزئيّة المبنيّ للمفعول منه على طريقة القيام، و قد [غيّرت][١٠٩] إليه ؟ /٤/ غير أنّه يقول: تفسيره مبنيّ على كون المجهول موضوعاً لنسبة وقوع ما هو صفة للفاعل على المفعول لا لنسبة قيام المبنيّ للمفعول به، و إلّا لسوّي بين المعروف والمجهول في كونهما على طريقة القيام؛ لأنّ إسناد المجهول على طُرُز قيام المبنيّ للمفعول، كما أنّ إسناد المعروف على [طُرُز قيام ما هو للفاعل][١١٠].

فحاصل كلامه أنّه لو وُضع المجهول - أيضاً - لنسبة القيام لَما كان لتخصيص طريقة قيام الفعل بأحد الإسنادين وجهٌ، و ذلك أنّ تقول: قيام ما هو مبنيّ للمفعول و وقوع ما هو مبنيّ[١١١] للفاعل متلازمان، و كان مقتضى[١١٢] الظاهر بناءً على جزئيّة المبنيّ للمفعول من الفعل المجهول أنْ يعتبر إسناده على طريقة القيام - أيضاً - لكنّهم عدلوا[١١٣] عنه إلى لازمه إظهاراً للفرق بين الإسنادين في مقام التعريف، و لا بُعدَ في مثل هذا، و سيجيء ما هو التحقيق في الجواب.

و لا يخفى عليك أنّ اتّباع ما هو المشهور بين المحقّقين في مصطلحات القوم و اعتباراتهم أوْلى من اتّباع غيره[١١٤]، إذا لم تكن الحجّة قاطعة صارفة عِنان العناية نحوه،

فالعمدة في تحقيق معنى صيغ المصادر و الحاصل بالمصدر و لفظ المصدر و كون المصدر مبنيّاً للفاعل و المفعول على ما هو المشهور بين الفحول و لا يُشتهر بينهم ما ليس بحريٍّ أنْ يُتلقّى بالقبول.

ثمّ إنّ الحاصل بالمصدر الّذي هو المفعول المطلق المفسَّر بالحدث و الأثر قد يكون قائماً بالفاعل /٥/ [١١٥]حقيقةً كما في " ظَرُفَ زيدٌ " وقد يكون قائماً بالفاعل[١١٥] وغيره، كما في الأمور النسبيّة كالقرب والبعد، أو بالفاعل والمفعول، كما في المصدر[١١٦] المتعدّي، على ما حقّقه الرضيّ، وممّن صرّح بأنّ الحاصل بالمصدر هو الأثر دون التأثير والتأثُّر العلّامة[١١٧] شارح " مختصر ابن الحاجب[١١٨] في الأصول ".

وذكر الشارح المحقّق القاضي عضد [الدين][١١٩] في جواب " المعتزلة "[١٢٠] عن استدلالهم (على أنّ اسم الفاعل قد يُشتقّ للشيء باعتبار فعل حاصل لغيره بأنّه ثبت "قاتل" و"ضارب"، و"القتل" و"الضرب"[١٢١] حاصل في "المقتول" و"المضروب"، أنّه لا نسلّم أنّ مبدأ الاشتقاق هو الأثر، بل تأثير ذلك الأثر، و هو قائم بفاعلهما[١٢٢])[١٢٣]. انتهى. و فيه تسليم كون الأثر الّذي هو الحاصل [بالمصدر][١٢٤] قائماً بالمفعول، و يمكن حمله على ما حقّقه الرضيّ[١٢٥] في الأفعال المتعدّية من أنّ الأثر فيها قائم بالفاعل و المفعول، كالضرب القائم بالضارب والمضروب من حيث صدوره عن أحدهما و وقوعه على الآخر.

ونقل في " حاشيته على[١٢٦] شرح المختصر " أنّ الاتّحاد الخارجيّ بين التأثير و الأثر على ما هو رأي الأشاعرة[١٢٧] لا ينافي[١٢٨] الاختلاف بحسب المفهوم و الاعتبار، فإنّ الضوء الحاصل من الشمس في البيت أمر موجود، لكن[١٢٩] إذا نُسب إلى الشمس يسمّى إضاءة، و إذا نسب إلى البيت يسمّى استضاءة. انتهى.

[١٣٠]و كأنّه أراد بالاتّحاد الخارجيّ أنّه لم يتحقّق في الإضاءة و الاستضاءة[١٣٠] في الخارج أمر زائد على الضوء، و إلّا لا يصحّ الحكم /٦/ بأنّ النسبة الّتي هي من الأمور الاعتباريّة هي عين الوجود الخارجيّ. و الله ـ تعالى ـ أعلم.

وفي " التوضيح "[١٣١]: (الفعل يراد به المعنى الّذي وضع المصدر بإزائه، و يمكن أنْ يراد به الحاصل بالمصدر فإنّه إذا تحرّك زيد فقد قام به الحركة، فإنْ أريد بالحركة الحالة الّتي

تكون للمتحرّك في أيّ جزء يفرض من أجزاء المسافة فهي المعنى الثاني، و إنْ أريد بها إيقاع تللك الحالة فهو[١٣٢] المعنى الأوّل، و المعنى الثاني موجود في الخارج، أمّا الأوّل فأمر يعتبره العقل و لا وجود له في الخارج). انتهى.

وفي "التلويح"[١٣٣]: (إنّ كثيراً من المصادر ممّا يحصل به للفاعل معنى ثابت قائم به كما إذا قام زيد فحصل له هيئة هي القيام، أو تحرّك فحصل له حالة هي الحركة، فلفظ الفعل وكثير من صيغ المصادر قد يطلق على نفس إيقاع الفاعل ذلك الأمر وهو المعنى المصدريّ، ويسمّى تأثيراً كإحداث الحركة وإيجادها في ذات المُوقِع والمُحدِث بأنّه[١٣٤] تحرّك لا كإيقاع الحركة في جسم آخر حتّى يكون تحريكاً، وكإيقاعه[١٣٥] القيام و القعود في ذاته، وقد يطلق على الوصف الحاصل للفاعل بذلك الأيقاع و هو المعنى الحاصل من المصدر[١٣٦]، ويكون وصفاً كالقيام أو كيفيّة كالحرارة). انتهى.

وفي "شرح العقائد"[١٣٧] للمحقّق التفتازانيّ: (إنْ[١٣٨] قلنا: أفعال العباد مخلوقة لله - تعالى - أو للعبد لم نُرد بالفعل المعنى المصدريّ الّذي هو الإيجاد و الإيقاع بل الحاصل بالمصدر الذي هو متعلّق الإيجاد و الإيقاع، أعني ما يُشاهد[١٣٩] من الحركات و السكنات).

وعن بعض الأفاضل[١٤٠] في حاشية الشرح المذكور (إطلاق المصدر على نفس الأحداث وعلى الهيئة الحاصلة شائع بينهم، و إطلاق المصدر على كلّ منهما حقيقة)[١٤١]. انتهى[١٤٢].

وقد أطنبنا عليك[١٤٣] في نقل عبارات المحقّقين لتكون فيما نحن بصدد بيانه على اليقين.

وتلخيص الكلام في تحقيق المقام[١٤٤] أنّ الفاعل إذا صدر منه الفعل المتعدّي لابدّ هناك من حصول أثر حسّيّ أو معنويّ ناشئ من الفاعل بلا واسطة، واقع على المفعول بتأثير من الفاعل أو غيره قائم [١٤٥]من حيث الصدور بالفاعل و[١٤٥] من حيث الوقوع بالمفعول، فإذا نظرتَ إلى قيام ذلك الأثر بذات الفاعل، ولاحظتَ كون الذات بحيث قام به [الفعل][١٤٦] كان ذلك الكون ما يُعبّر عنه بالمصدر المبنيّ للفاعل، وإذا نظرتَ إلى وقوعه على المفعول ولاحظتَ كون الذات بحيث وقع عليه[١٤٧] الفعل كان ذلك الكون ما يعبّر عنه بالمصدر المبنيّ للمفعول، وإذا نظرتَ إلى عين ذلك الأثر[١٤٨] كان ذلك الحاصل بالمصدر، وصيغة المصدر مشتركة بين هذه الثلاثة، وقد يُستعمل مجازاً في الفاعل والمفعول، ومعنى قولهم إنّ

المصدر المبنيّ للفاعل جزءٌ من الفعل المعلوم، والمبنيّ للمفعول جزء من [الفعل][١٤٩] المجهول اعتبار الكونين في مفهومهما[١٥٠]، فمعنى "ضَرَبَ زيدٌ" كونه /٨/ بحيث قام به "الضرب"، ومعنى "ضُرِبَ زيدٌ" كونه بحيث وقع عليه الضرب، لا كونه بحيث قام به الكون الأوّل في المعروف، و كونه بحيث قام به الكون الثاني في[١٥١] المجهول كما لا يخفى على من له تأمُّلٌ صادقٌ و إنصافٌ بأهل العلم لائقٌ، فلا يتّجهُ أنّ المصدر المبنيّ للمفعول إذا كان جزءاً من المجهول كان على طريقة القيام؛ لأنّه مبنيّ على زعم اعتبار قيام[١٥٢] الكونين في مفهومي المعروف والمجهول، وقد تبيّن أنّ الملحوظ فيهما الأثر من حيث القيام في الأوّل ومن حيث الوقوع في الثاني، فأنّى تتحقّق طريقة القيام فيه؟

[هذا ما وعدناك من التحقيق، وبالله الهداية والتوفيق][١٥٣].

وأمّا الفعل اللازم فلا يتحقّق [فيه][١٥٤] إلّا المصدر المبنيّ للفاعل والحاصل بالمصدر الّذي هو الأثر؛ لأنّه لم يتعدّ إلى المفعول[١٥٥]، و يستعمل مجازاً في الفاعل، والله ـ تعالى ـ أعلم[١٥٦].

تمّت الرسالة الجليلة و العظيمة الجميلة لأستاذنا السيّد المحقّق والسند المدقّق وحيد زمانه وفريد أوانه مولانا الأستاذ محمّد أمين البخاريّ الشهير بأمير بادشاه المكّيّ في بيان الحاصل بالمصدر في سنة ٩٧٨، وكان الفراغ من نسخ هذه النسخة صبيحة الأربعاء خامس شوّال المبارك سنة ١٠٠٣ على يد العبد الضعيف أحمد بن محمّد الخطيب بالحرم النبويّ الشهير بالخفاجيّ لطف الله به - آمين -.

ملخص:

هذه الرسالة من تأليف العلّامة محمّد أمين بن محمود الحسينيّ البخاريّ المكّيّ المعروف بأمير بادشاه، المتوفّى حوالي سنة ٩٨٧هـ، تناول فيها مسألة (المصدر) من وجهة نظر أصوليّة، فأورد أقوال طائفة من علماء اللغة والأصول معارضاً بينها ومناقشاً لها وموضّحاً دلالة عدد من المصطلحات ذات العلاقة بالمسألة المذكورة كالأثر و التأثير اللّذين يتضمّنهما المفعول المطلق الّذي هو الحاصل بالمصدر، ثمّ خلص إلى القول إنّ المصدر يُقصد به الأثر دون التأثير، فالحاصل بالمصدر هو الأثر و هو قائم بالفاعل الّذي صدر عنه، وبالمفعول

الّذي وقع عليه، وإلى غيره من الأقوال، ممّا جعل الرسالة تصلح أن تكون مثالاً لطريقة الأصوليّين في بحثهم المسائل اللغويّة الّتي أطلقوا عليها "مباحث الألفاظ".

وقد اعتمدتُ في تحقيق الرسالة على ستّ نسخ خطّيّة، قدّمت لتحقيقها بمقدّمة، ثمّ عرّفت بالمؤلّف، وبتلامذته، وبآثاره العلميّة وبسنة وفاته، ثمّ وثّقت نسبتها إليه، ووصفت المخطوطات، وبيّنت منهجي في التحقيق.

Abstract:

This letter written by Mohammed Ameen Bin Mahmood al-Hisseini al-Bikhari , who is known as Ameer Badshah. He died about 987 AH. The author dealt with the (reference) in Elm al-Osol. He narrated the opinions of a group of linguistics and discussed their opinions. He explained the meanings of some of the idioms in this aspect like , effects and affects. Later, he said that the meaning of reference is the effect without affects and what happens in the reference is the effects and also effects the object and other opinions. All what was mentioned made the letter a good example for who belongs to Elm al-Osol in their search in the linguistic aspects and they called it Mabahith al-Alfadh".

هوامش البحث

(١) ينظر: علم فقه اللغة الأصولي. بحث منشور في موقع " مؤسّسة التقى الثقافيّة " الألكترونيّ/ قسم "بحوث ومقالات".

(٢) ينظر: تيسير التحرير: ٢/١، وسلّم الوصول: ٢٠٧/٤، ٣٤٧/٥، وكشف الظنون: ١٥٦/١، ١٩٣، ٢٩٣، ٣٥٨، ٨٨٨، ١٢٦٠/٢، معجم المؤلّفين: ١٤٨/٣، وهديّة العارفين: ٢٤٩/٢.

(٣) تيسير التحرير:٢/١.

(٤) ينظر: معجم المؤلّفين: ١٤٨/٣، و الأعلام: ٤١/٦.

(٥) ينظر: كشف الظنون: ١٥٦/١ ـ و هديّة العارفين: ٢٤٩/٢.

(٦) ينظر: خلاصة الأثر:٨٧/٣ و ٢١٠.

(٧) ينظر: المختصر من كتاب نشر النور: ٢١١.

(٨) المصدر نفسه.
(٩) ينظر: خلاصة الأثر: ٢٣٧/٢، و المختصر من كتاب نشر النور: ٢١١.
(١٠) ينظر: خلاصة الأثر: ١٥٠/٣، و هديّة العارفين: ٧٥١/١.
(١١) ينظر: خلاصة الأثر: ١٥٠/٣، المختصر من كتاب نشر النور: ٢١١، و هديّة العارفين: ٧٥١/١.
(١٢) ينظر: المختصر من كتاب نشر النور: ٢١١.
(١٣) ينظر: سمط النجوم العوالي: ٤٢٧/٤، و خلاصة الأثر: ٢١٠/٣.
(١٤) ينظر: خلاصة الأثر: ٨٧/٣، و البدر الطالع: ٤٠٣/١، و الأعلام: ١٥٧/٤.
(١٥) ينظر: أئمّة و خطباء المسجد النبويّ منذ القرن السابع، التسلسل (٥٩)، منتدى العريفيّ الألكترونيّ.
أقول: لم يذكر عنه شيئاً سوى إيراده اسمه.
(١٦) ينظر: كشف الظنون: ٢٩٣/١، و الأعلام: ٤١/٦.
(١٧) ينظر: كشف الظنون: ١٩٣/١، و ١٢٦٠/٢، و هديّة العارفين: ٢٤٩/٢.
(١٨) ينظر: كشف الظنون: ١٩٣/١، و هديّة العارفين:٢٤٩/٢، و خزانة التراث: ٩٦٨/٥٥.
(١٩) ينظر: كشف الظنون:٤٥٠/١، و خزانة التراث: ٤٤٢/٤٣
(٢٠) ينظر: سلّم الوصول: ٣٤٧/٥، و كشف الظنون: ٣٥٨/١، و هديّة العارفين: ٢٤٩/٢، و خزانة التراث: ٤٤٧/٤٣.
(٢١) ينظر: سلّم الوصول: ٣٤٧/٥، و خلاصة الأثر: ٢٣٧/٢.
(٢٢) ينظر: تيسير التحرير (الدراسة): ٥٥. خزانة التراث: ٥٢٩/٧٣.
(٢٣) ينظر: المصدر نفسه. خزانة التراث: ٨٠٥/١٠٤.
(٢٤) ينظر: معجم المؤلّفين: ١٤/٣و خزانة التراث: ٤٤٤/٤٣.
(٢٥) ينظر: كشف الظنون: ٨٥٥/١، و هديّة العارفين: ٢٤٩/٢.
(٢٦) ينظر: معجم المؤلّفين: ١٤٨/٣، و خزانة التراث: ٤٤٤/٤٣.
(٢٧) ينظر: كشف الظنون: ٨٨٨/١، و خزانة التراث: ١١٠/١٠٥.
(٢٨) ينظر: هديّة العارفين: ٢٤٩/٢، و الأعلام: ٤١/٦، و خزانة التراث: ٥٧٠/٦٧.
(٢٩) ينظر: خزانة التراث: ٥١٧/١٢٤، و ينظر: تيسير التحرير (الدراسة): ٥٧.
(٣٠) ينظر: معجم المؤلّفين: ١٤٨/٣، و خزانة التراث: ٤٤٦/٤٣، و تيسير التحرير(الدراسة): ٥٧.
(٣١) ينظر: تيسير التحرير (الدراسة): ٥٦.
(٣٢) ينظر: كشف الظنون: ١٥٦/١، و هديّة العارفين: ٢٤٩/٢، و خزانة التراث: ٧٠٤/٧٢
(٣٣) ينظر: هديّة العارفين: ٢٤٩/٢، و خزانة التراث: ٤٤٧/٤٣
(٣٤) ينظر: سلّم الوصول: ٣٤٧/٥، و الأعلام: ٤١/٦.
غير أنّ ما في " سلّم الوصول "، و هو من تأليف حاجي خليفة معارَضٌ بما أورده حاجي خليفة نفسه في كتابه الآخر " كشف الظنون ": ٢٩٣/١ و ١٢٦٠/٢ من أنّ بادشاه ألّف بعض كتبه سنة ٩٨٧هـ، ولإيضاح

السبب في ذلك أنّ عبارة " سلّم الوصول " جاء ذكر الوفاة فيها محصوراً بين معقوفين هكذا: (مات [في حدود سنة ٩٧٢])، و هو ـ على ما يبدو ـ ممّا أضافه المحقّقان إلى متن الكتاب؛ إذْ لم يشيرا إلى المصدر الّذي اقتبسا منه هذه الإضافة.

(٣٥) ينظر: هديّة العارفين: ٢٤٩/٢.

(٣٦) ينظر: كشف الظنون: ١٥٦/١.

(٣٧) ينظر: المصدر نفسه: ٢٩٣/١، و ١٢٦٠/٢.

(٣٨) كشف الظنون: ١٩٣/١.

(٣٩) ينظر: المصدر نفسه: ٢٩٣/١.

(٤٠) ينظر: المصدر نفسه: ١٢٦٠/٢.

(٤١) ينظر: خلاصة الأثر: ٧٨/٣.

(٤٢) ينظر: تيسير التحرير: ٦٩/١.

(٤٣) كشف الظنون: ٨٦٠/١.

(٤٤) الباحث العلميّ / قسم المخطوطات [موقع ألكترونيّ]: الرقمان:٤٦١٢، و ٤٦١٣.

(٤٥) ينظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ١٦٩/١١.

(٤٦) ينظر: خزانة التراث: ٤٤٣/٤٣.

(٤٧) ينظر: المصدر نفسه.

(٤٨) ينظر: المصدر نفسه.

(٤٩) ينظر: المصدر نفسه.

(٥٠) ينظر: المصدر نفسه.

(٥١) ينظر: فهرس المخطوطات العربيّة في جامعة برنستون (مجموعة يهودا مج/٦ق/٢٨٣: ٢٨٣.

(٥٢) ينظر: خزانة التراث: ٤٤٣/٤٣.

(٥٣) في (س): و به العون، و (م): و صلّى الله على سيّدنا محمّد و على آله و صحبه و سلّم.

(٥٤) في (د): جعل.

(٥٥) في (ت): الأوطار.

(٥٦) في (ب)، (س)، (ت): و صحبه.

(٥٧) في (ت): أمّا بعد.

(٥٨) حسن جلبيّ: هو حسن جلبيّ – شلبيّ – بن محمّد شاه الفناريّ الروميّ، وُلد ببلاد الروم (تركيا) سنة ٨٤٠هـ، و زار الشام و مصر، برع في الكلام و المعاني و العربيّة و المعقولات، منحه السلطان مدرسة بأدرنه، صنّف كتباً منها: حاشية على شرح المطوّل للتفتازانيّ، و حواشٍ على شرح المواقف للسيّد الجرجانيّ، و له شعر بالتركيّة و العربيّة، تُوفّي سنة ٨٨٦هـ. يُنظر: الضوء اللامع:١٢٧/٢، شذرات الذهب: ٨/١٠، الأعلام: ٢١٦/٢.

(٥٩) يُنظر: حاشية حسن جلبيّ على المطوّل: ١١٣.

(٦٠) و المراد بـ" بعض الأفاضل " جدّ حسن جلبيّ، و قد أشار إليه المؤلّف قائلاً: (ههنا بحث ذكره الجدّ المحقّق في تفسير الفاتحة ينبغي أن يُتنبّه له).

(٦١) هو مسعود بن عمر، سعد الدين التفتازانيّ، وُلد في تفتازان ببلاد خراسان سنة ٧١٢هـ، أخذ عن القطب الرازيّ و الضد الإيجيّ، كان عالماً بالنحو و التصريف و المعاني و البيان و الأصول و غيرها، له مصنّفات منها: إرشاد الهادي في النحو، و شرح التصريف العزيّ و حاشية على الكشّاف، و شرح التلخيص " مطوّل " و آخر " مختصر "، و غيرها، تُوفّي في سمرقند سنة ٧٩١هـ. يُنظر: الدرر الكامنة: ٣٥٠/٤ و بغية الوعاة: ٢٨٥/٢ و الأعلام:١١٣/٥.

(٦٢) المطوّل: ١٤٧.

(٦٣) و حاصل ما جاء في حاشية حسن حلبيّ على المطوّل: ١١٣: (إنّ صيغ المصادر تُستعمل إمّا في أصل النسبة، و يُسمّى مصدراً، و إمّا في الهيئة الحاصلة منها للمتعلّق معنويّة كانت أو حسّيّة كهيئة المتحركيّة الحاصلة من الحركة، و يُسمّى الحاصل بالمصدر، و تلك الهيئة للفاعل فقط في اللازم كالمتحركيّة و القائميّة في الحركة و القيام، و للفاعل و المفعول و ذلك في المتعدّي، كالعالميّة و المعلوميّة من العلم، و باعتباره يتسامح أهل العربيّة في قولهم: المصدر المتعدّي قد يكون مصدراً للمعلوم، و قد يكون مصدراً للمجهول، يعنون بهما الهيئتين اللتين هما معنيا الحاصل بالمصدر، و إلّا كان كلّ مصدر متعدٍّ مشتركاً، و لا قائل به) و يُنظر: الكليّات: ١٥٥٦، و جامع العلوم: ٢٧٣/٣.

(٦٤) في (ت): الازم. تحريف.

(٦٥) " الحاصل بالمصدر" ساقط من (م) بسبب من انتقال النظر.

(٦٦) في (م): لكان.

(٦٧) بدله في (ب)، (س)، (ت): < و استعماله فيه على سبيل الحقيقة، و إلّا كان كلّ مصدر متعدٍّ مشتركاً، و لا قائل به >، و قد أشير في هامش الأصل إلى هذه العبارة، و أنّها في نسخة، كما أُشير في ب إلى ما أُثبت في الأصل، و أنّها في نسخة.

(٦٨) السيّد السند: هو الشريف الجرجانيّ، نور الدين عليّ بن محمّد بن عليّ الحسينيّ، ينتسب إلى محمّد بن زيد الداعي، فيلسوف و من كبار العلماء بالعربيّة، وُلد في جرجان سنة ٧٤٠هـ، و درس في شيراز، كانت بينه وبين التفتازانيّ محاورات، هاجر إلى سمرقند ثمّ عاد إلى شيراز و بقي فيها حتّى وفاته سنة ٨١٦هـ، له من المصنّفات: شرح التجريد للعلّامة نصير الطوسيّ، وحاشية على الكشّاف، والتعريفات، وحاشية على شرح مختصر المنتهى الأصوليّ. يُنظر: الضوء اللامع: ٣٢٨/٥، و بغية الوعاة: ١٩٢/٢، والأعلام: ٧/٥.
وما صرّح به السيّد السند ورد في حاشيته على شرح المنتهى الأصوليّ: ٦٤٢/١، و نصّه: (لا شكّ أنّ هناك أثراً و أنّه إنّما يحصل من تأثيرٍ قطعاً، و إنّ الأثر قائم بالمفعول و التأثير بالفاعل، و ما ذكرتم إنّما يتمّ لو كان القتل الّذي اشتُقّ من الفاعل عبارة عن الأثر، أمّا إذا كان عبارة عن التأثير فلا، نعم يُطلق القتل عليه

ـ أيضاً ـ و هو المفعول المطلق في قولك: قتلتُهُ قتلاً، لكنّه ليس بمصدر، و ما قيل: من أنّه مصدر فمن التسامح الّذي لا يضرّ في المقاصد اللغويّة، و لا يُجدي التدقيق فيه بطائل).

(٦٩) " الحاصل بالمصدر " ساقطة من (د).

(٧٠) في (د): فإطلاق.

(٧١) في (د): فيه ضرب.

(٧٢) في (ب)، (ت): السيّد السند.

(٧٣) في (س)، (ت): كما سيأتي.

(٧٤) التبادر: (هو استباق المعنى من نفس اللفظ مجرّداً عن كلّ قرينة)، أصول الفقه للمظفّر:٢٣/١، و يُنظر: شرح مختصر المنتهى: ٥٣٣/١.

(٧٥) المحقّق الرضيّ: هو نجم الأئمّة محمّد بن الحسن رضيّ الدين الأستراباذيّ النحويّ، من أهل أستراباذ من أعمال طبرستان، صاحب شرح الكافية لابن الحاجب، و شرح الشافية، تُوفّي سنة ٦٨٦هـ. يُنظر: البغية: ٥٦٧/١، و الأعلام: ٨٦/٦.

(٧٦) في (ب)، (س)، (ت): " بقوله " بدل " حيث قال ".

(٧٧) شرح الرضيّ على الكافية: ٢٩٥/١، و فيه: (... و لأجل قيام هذا المفعول به صار فاعلاً).

(٧٨) في (س): فإنْ قلت.

(٧٩) " لمشاركته إيّاه " ساقطة من (ب)، (س)، (ت).

(٨٠) في (د)، (ت): قيامه به.

(٨١) في (د): إذا.

(٨٢) الإضافة البيانيّة: هي الّتي ترد بمعنى " من "، أو ما كانت على تقدير " من "، نحو إضافة العامّ من وجهٍ إلى الخاصّ من وجهٍ، كقولنا: خاتم فضّةٍ. ينظر: كشّاف اصطلاحات الفنون: ٢١٥/١، و دستور العلماء: ١٣١/١.

(٨٣) في (ت): مخالفة. تحريف.

(٨٤-٨٤) ـ بدله في (س): " إلّا في قوله وُضع له صِيَغ... ".

(٨٥) الإضافة اللاميّة: هي الّتي ترد بمعنى اللام، أو ما يصحّ وضع اللام على المضاف إليه، نحو: دار زيدٍ، جاء في الكليّات: ١٣٢: (الإضافة كلّ ما لم يكن فيه المضاف إليه جنس المضاف من الإضافة المحضة فالإضافة بمعنى اللام... و اللام أصل حروف الإضافة؛ لأنّ أخلص الإضافات و أصحّها إضافة المُلك إلى المالك، و سائر الإضافات مضارعة لها). و ينظر: كشّاف اصطلاحات الفنون: ٢١٥/١، و دستور العلماء: ١٣١/١.

(٨٦) في (س): للمفعول.

(٨٧) في (ت): تحصيل. تحريف.

(٨٨) من هنا بداية السقط من النسخة د.

(٨٩) " الّذي عبّر عنه بالأثر " ساقطة من (س).
(٩٠) يُنظر الهامش ٧٧.
(٩١) في (م): بأنّ، و هي ساقطة من (د).
(٩٢) في (س): أوجد. تحريف.
(٩٣) في (ت): كذالك. تحريف.
(٩٤) في (س): يعتبر. سهو.
(٩٥) " من اللفظ " ساقطة من (ب)، (ت).
(٩٦) " فالنقل " ساقطة من (ت).
(٩٧) في (س): فاليات. تحريف.
(٩٨) في (ب): "انفكاك".وأشير في الهامش إلى أنّه في نسخة " الفكاك "، و في (م)، (ت): "انفكاك " ـ أيضاً ـ.
(٩٩) عصام الدين: هو عصام الدين إبراهيم بن محمّد بن عربشاه الإسفراييني، وُلد في إسفرايين من قرى خراسان، و كان أبوه قاضيها، فتعلّم و اشتُهر و ألّف كتبه فيها ثمّ رحل إلى سمرقند في أواخر عمره فتُوفّي فيها سنة ٩٥١هـ، له عدّة مصنّفات منها: الأطول في شرح تلخيص المفتاح في البلاغة، و ميزان الأدب، وحاشية على تفسير البيضاويّ، وشرح رسالة الوضع للإيجيّ. يُنظر: شذور الذهب: ٤١٧/١٠، وكشف الظنون: ٤٧٧، و الأعلام: ٦٦/١.
(١٠٠) شرح الكافية لعصام الدين الإسفراييني (مخطوط): الورقة: ٣١.
(١٠١) ما بين المعقوفين من شرح الكافية، و هو في (ب)، (س)، (ت).
(١٠٢) في (م): طريق. في الموضعين.
(١٠٣) " المبني " ساقطة من (ت).
(١٠٤) في (س): و الملازمة، و في (م): إنّ الملازمة.
(١٠٥) " في قوله " مكرّرة في (م).
(١٠٦) في (ب)، (س): " فائدة بنائه فيها "، و في (ت): " فائدته فيها ".
(١٠٧) في (ب): " لا يغيّر صيغته ". و أشار في الهامش إلى أنّه في نسخة:" صيغة الفعل" و في (س)، (ت): " صيغته ".
(١٠٨) " يكون " ساقطة من (س).
(١٠٩) ما بين المعقوفين من النسخ الأخرى، و في الأصل: " غُيِّر ".
(١١٠) ما بين المعقوفين من النسخ الأخرى، و في الأصل: " على طُرُز ما هو قيام للفاعل "
(١١١) " مبنيّ " ساقطة من (ب)، (س).
(١١٢) في (س): " مثلاً و كان زمان مقتضى ". تحريف.
(١١٣) في (ت): " عدولوا ". تحريف.
(١١٤) في (س): " غيرهم ".

(١١٥-١١٥) ساقط من (م) بسبب من انتقال النظر.

(١١٦) في هامش (ب) إشارة إلى أنّه في نسخة " مصدر ".

(١١٧) العلّامة: هو القاضي عَضُد الدين عبدالرحمن بن أحمد بن عبدالغفّار الإيجيّ المشهور بالعَضُد، وُلد بإيج من نواحي شيراز بعد السبعمائة، وأخذ عن مشايخ عصره، وَلِي قضاء المالك في أيّام أبي سعيد، كان عارفاً بالأصول والمعاني والعربيّة مشاركاً في فنون أخرى من العلوم، من تلامذته: التفتازانيّ والضياء العراقيّ وشمس الدين الكرمانيّ، له "شرح مختصر ابن الحاجب" و"الفوائد الغياثيّة" و"رسالة في الوضع"، مات مسجوناً سنة ٧٥٦هـ. يُنظر: الدرر الكامنة: ٣٢٢/٢، وبغية الوعاة: ٧٥/٢، والأعلام: ٢٩٥/٣.

(١١٨) ابن الحاجب: هو أبو عمرو جمال الدين عثمان بن عمر، فقيه مالكيّ و نحويّ بارع، وُلد بمصر، أخذ القراءات عن الشاطبيّ، و سمع البوصيريّ، من مصنّفاته: الكافية في النحو، و الشافية في الصرف، والإيضاح في شرح المفصّل، والأمالي، و مختصر المنتهى الأصوليّ، وغيرها، توفّي سنة ٦٤٦هـ. يُنظر: غاية النهاية: ٤٥١/١، وبغية الوعاة: ١٣٤/٢ والأعلام: ٢١١/٤.

(١١٩) ما بين المعقوفين من (س)، (ب)، (ت).

(١٢٠) المعتزلة: فرقة إسلاميّة ظهرت في البصرة في أوائل القرن الثاني الهجريّ، ومن رجالها الأوائل واصل بن عطاء (ت١٣١هـ) الّذي اعتزل مجلس شيخه الحسن البصريّ (ت١١٠هـ) في مسألة مرتكب الكبيرة، غلب على أصحابها النزعة العقليّة، يقوم الاعتزال على أصول خمسة هي: التوحيد، والعدل، والمنزلة بين المنزلتين، والوعد و الوعيد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقالوا بنفي رؤية الله - سبحانه -، وأنّ القرآن مخلوق، من أكبر شيوخهم القاضي عبد الجبّار بن أحمد الرازيّ المعتزليّ (ت٤١٥ هـ)، من مصنّفاته: المغني في أبواب التوحيد، وشرح الأصول الخمسة. يُنظر: الفَرق بين الفِرَق:١٠٤، الملل والنحل: ٤٣/١.

وفيما يخصّ استدلال المعتزلة على مسألة اشتقاق اسم الفاعل قال القاضي صالح بن المهديّ المقبليّ في كتابه " نجاح الطالب على مختصر ابن الحاجب ": ١٢١ (هذه المسألة لم نرَ ذكرها في كتب المعتزلة، اللهُمّ إلّا هؤلاء الّذين أخذوا من كلام ابن الحاجب و غيره من المتأخّرين، و كأنّ الأشاعرة أو ابن الحاجب فرّعوها للمعتزلة، ثمّ فرّعوا على ذلك).

(١٢٢) في (م): "بفاعليهما".

(١٢٣) شرح المختصر الأصوليّ: ٦٤٠/١، و فيه: (أقول: لا يُشتقّ اسم الفاعل للشيء باعتبار فعل حاصل لغيره خلافاً للمعتزلة، فإنّهم جعلوا المتكلّم لله لا باعتبار كلام هو له، بل كلام الجسم هو يخلقه فيه، و يقولون: لا معنًى لكونه متكلّماً إلّا أنّه يخلق الكلام في الجسم، لنا الاستقراء يفيد القطع بذلك.

قالوا: ثبت " قاتل " و " ضارب " لغير من قام بالفعل؛ لأنّ " القتل " و " الضرب "، هو الأثر الحاصل في المفعول، و هو " المقتول " و " المضروب ".

الجواب: لا نسلّم أنّه الأثر، بل تأثير ذلك الأثر و هو قائم بفاعلهما).

(١٢٤) ما بين المعقوفين من (ت).

(١٢٥) قال الرضيّ في شرح الكافية: ١٨٧/١: (... فكلّ ما أُسند الفعل إليه على هذا النمط من الإسناد فاعل عند النحاة، و إنْ لم يكن الفعل قائماً به على الحقيقة كالأمور النسبيّة، نحو: " قرُب " و " بعُد "، و كذا الأفعال المتعدّية، نحو: " ضرب " و" قتل"؛ لأنّ الضرب نسبة بين الضارب و المضروب، لا يقوم بأحدهما دون الآخر، بل بهما لصدوره عن أحدهما و وقوعه على الآخر).

(١٢٦) في (س): " عن ".

(١٢٧) الأشاعرة أو الأشعريّة فرقة كلاميّة إسلاميّة أصحاب أبي الحسن عليّ بن إسماعيل الأشعريّ (ت٣٢٤هـ) صاحب كتاب " مقالات الإسلاميّين " كان منتسباً إلى المعتزلة، ثمّ تصدّى للردّ عليهم، والأشاعرة ينسبون إلى الله صفات الحياة والعلم والقدرة والإرادة والسمع والبصر والكلام، ويقولون بتأويل الصفات الخبريّة كالوجه واليدين والعين، وربّما قالوا بتفويض معانيها إلى الله - تعالى - و قالوا بالكلام النفسيّ، ولهم كلام في الإيمان، والطاعة، والقدرة، والاستطاعة، والكسب، وغيرها من العقائد. يُنظر: الملل والنحل:٩٤/١، والموسوعة الميسّرة في الأديان والمذاهب:٨٣/١.

(١٢٨) إلى هنا ينتهي السقط من د.

(١٢٩) في (ت): " لكنّه ".

(١٣٠-١٣٠): ساقط من (م).

(١٣١) التوضيح: ٣٣٠/١، و فيه (... و يمكن أنْ يراد به المعنى الحاصل... فقد قامت الحركة بزيد).

(١٣٢) في المطبوع من التوضيح: " فهي "، و في جميع النسخ: " فهو ".

(١٣٣) سمّاه المحقّق " شرح التلويح "، في٣٣٢/١ منه: (إنّ كثيراً من المصادر ممّا يحصل به للفاعل معنى ثابت قائم به كما إذا قام فحصل هيئة هي القيام، أو تسخّن فحصل له صفة هي الحرارة، أو تحرّك فحصل له حالة هي الحركة...)

(١٣٤) في المطبوع من شرح التلويح: " فإنّه ".

(١٣٥) في المطبوع من شرح التلويح: " و كإيقاع ".

(١٣٦) في (د): بالمصدر.

(١٣٧) شرح العقائد النسفيّة: ٢٠٢.

(١٣٨) في جميع النسخ: " إذا ".

(١٣٩) في (ب)، (س): " نشاهد "، و في المطبوع من شرح العقائد: " ما نشاهده ".

(١٤٠) بعض الأفاضل: هو مصلح الدين مصطفى بن محمّد القسطلانيّ الحنفيّ المعروف بـ" كستلي" كان قاضياً بعسكر روم إيلي، له تعليقة على المقدّمات الأربعة من التلويح في الأصول، ورسالة في تفسير آية ﴿فَسُحْقًا لِّأَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾، وحاشيتان على شرح العقائد للنسفيّ، ورسالة في جهة القبلة، ورسالة في سبع أشكال المواقف، وغيرها، توفّي سنة ٩٠١هـ. ينظر: كشف الظنون: ١١٤٥/٢، والبدر الطالع:٣٠٨/٢، وهديّة العارفين: ٤٣٣/٢.

(١٤١) حاشية الكستليّ على شرح العقائد: ١١٠، و نصّ قوله: (... إطلاق المصدر على نفس الأحداث و على الهيئة الحاصلة به شائع ذائع فيما بينهم، و لا يُعدّ ذلك من قبيل جعل المصدر بمعنى المفعول، مثلاً، إذا قلت: هذا الدرهم ضربُ الأمير، فهناك ثلاثة أشياء: الدرهم المضروب، و النقش الحاصل عليه، وإيجاد ذلك النقش، فالضرب يُطلق على الدرهم مجازاً، ويقال: إنّه بمعنى المفعول، أيْ: المفعول به، فإنّه المتبادر عند الإطلاق، ويُستعمل في كلّ واحد من المعنيين الآخرينِ حقيقةً).

(١٤٢) "انتهى" ساقطة من (ت).

(١٤٣) في (ب)، (ت): " و قد أطنبنا عليك الكلام في.. ".

(١٤٤) في (د): " المرام ".

(١٤٥-١٤٥): ساقط من (م) بسبب من انتقال النظر.

(١٤٦) ما بين المعقوفين من (ب)، (ت).

(١٤٧) في (د): " عليها ".

(١٤٨) في (ت): "الأثر هو الحاصل".

(١٤٩) ما بين المعقوفين من (ب)، (س)، (ت).

(١٥٠) في (ب)، (م): " مفهوميهما ".

(١٥١) " في " مكرّرة في (س).

(١٥٢) " قيام " ساقطة من (ت).

(١٥٣) ما بين المعقوفين من (ب)، (س)، (ت)، (د).

(١٥٤) ما بين االمعقوفين من النسخ الأخرى.

(١٥٥) في (ب)، (ت): " المفعول به ".

(١٥٦) في (س): (و الله ـ تعالى ـ أعلم بالصواب، تمّ، و الحمد لله و حده و صلّى الله على سيّدنا محمّد و آله وصحبه و سلّم).

و في (م): (و الله أعلم، تمّ التعليق المبارك بحمد الله و عونه و حسن توفيقه).

و في (د): (و الله ـ تعالى ـ أعلم بالصواب و إليه المرجع و المآب، و صلّى الله على سيّدنا محمّد و على آله وصحبه و سلّم. تمّ).

و في (ت): (و الله ـ تعالى ـ أعلم. و قد قال في آخرها: قوبلتْ بنسختين إحداهما منقولة من خطّ المؤلّف. تمّ. تمّ).

قائمة المصادر والمراجع

- أئمّة وخطباء المسجد النبويّ منذ القرن السابع، منتدى العريفيّ الألكترونيّ.
- أصول الفقه، الشيخ محمّد رضا المظفّر، ط٢، مطابع دار النعمان، النجف الأشرف، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.
- الأعلام، خير الدين الزركليّ، ط١٥، دار العلم للملايين، بيروت، ٢٠٠٢م.
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، القاضي محمّد بن عليّ الشوكانيّ (ت١٢٥٠هـ) نشر دار الكتاب الإسلاميّ، القاهرة، (د. ت).
- بغية الوعاة في طبقات اللغويّين و النحاة، جلال الدين السيوطيّ (ت٩١١هـ)، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط١، مطبعة عيسى البابيّ الحلبيّ، القاهرة،١٣٨٤هـ -١٩٦٤م.
- التوضيح في حلّ غوامض التنقيح، عبيدالله بن مسعود المحبوبيّ البخاريّ (ت٧٤٧هـ)، تحقيق زكريّا عميرات، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م. [و"التوضيح" مطبوع مع شرح " التلويح"، الآتي ذكره].
- تيسير التحرير، شرح محمّد أمين المعروف بأميربادشاه على كتاب " التحرير" لابن همام الدين الإسكندريّ (ت ٨٦١هـ)، مطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ، القاهرة (د.ت).
- تيسير التحرير، محمّد أمين المعروف بأمير بادشاه الحسينيّ الحنفيّ (ت٩٨٧هـ) على التحرير في أصول الفقه لكمال الدين محمّد بن عبدالواحد السيواسيّ الحنفيّ المعروف بابن الهمام (ت٨٦١هـ) (أطروحة دكتوراه)، دراسة و تحقيق مريم بنت حبيب الرحمن بن عبدالجبّار منشي،(قسم الدراسة)، جامعة أمّ القرى / كلّيّة الشريعة و الدراسات الإسلاميّة، (١٤٣٧،١٤٣٦هـ) - ٢٠١٥م.
- جامع العلوم في اصطلاحات الفنون الملقّب بـ(دستور العلماء)، عبدالنبي بن عبدالرسول الأحمدنكريّ (ت١١٧٣هـ)، ط٢، مؤسّسة الأعلميّ، بيروت، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- حاشية مصلح الدين مصطفى الكستليّ (ت٩٠١هـ) [على شرح العقائد النسفيّة]، الطابع و الناشر: قريمي يوسف ضيا، در سعادت، شركة صحافية عثمانيّة، مطبعة سي، ١٣٢٦هـ.
- حاشية المطوّل، حسن جلبي - شلبي - بن محمّد شاه الفناريّ (ت٨٨٦هـ)، مطبعة شركة الصحافيّة العثمانيّة، ١٣٠٩هـ.
- خزانة التراث، فهرس شامل لعناوين المخطوطات و أماكنها و أرقام حفظها في مكتبات العالم، مركز الملك فيصل للبحوث و الدراسات الإسلاميّة، مكتبة بستان المعرفة للطباعة و النشر.
- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، محمّد أمين بن فضل الله المحبّيّ (ت١١١١هـ

ـ الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، شهاب الدين أحمد بن عليّ الشهير بابن حجر العسقلانيّ (ت٨٥٢هـ)، تصحيح سالم الكرتكويّ الألمانيّ، دار الجيل، بيروت، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

ـ الذريعة إلى تصانيف الشيعة، العلّامة آقا بزرك الطهرانيّ، ط٢، دار الأضواء، بيروت، ١٤٠٣هـ.

ـ سلّم الوصول إلى طبقات الفحول، مصطفى بن عبدالله القسطنطينيّ العثمانيّ المعروف بكاتب جلبي، وبحاجي خليفة (ت١٠٦٧هـ)، تحقيق محمود عبدالقادر الأرناؤوط، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلاميّة، أستانبول، ٢٠١٠م.

ـ سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل و التوالي، عبدالملك بن حسين بن عبدالملك المكّيّ (ت١١١١هـ)، تحقيق عادل أحمد عبدالموجود و عليّ محمّد معوّض،ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبدالحيّ ابن العماد الحنبليّ (ت١٠٨٩هـ)، تحقيق محمود الأرنؤوط، ط١، دار ابن كثير، دمشق، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨ م.

ـ شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه، الشرح لسعدالدين التفتازانيّ (ت٧٩٢هـ)، والتنقيح مع شرحه المسمّى بالتوضيح للقاضي صدر الشريعة عبيدالله بن مسعود المحبوبيّ البخاريّ (ت٧٤٧هـ)، ضبط الشيخ زكريا عميرات، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت. [يلاحظ: أنّ المؤلّف سمّاه في خطبة الكتاب " التلويح إلى كشف حقائق التنقيح "، و سمّاه المحقّق: " شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح"].

ـ شرح الرضيّ على الكافية، رضيّ الدين محمّد بن الحسن الأستراباذيّ (ت٦٨٨هـ)، تصحيح و تعليق يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.

ـ شرح العقائد النسفيّة، نجم الدين عمر بن محمّد النسفيّ (ت٥٣٧هـ)، شرح سعد الدين مسعود بن عمر التفتازانيّ،ط٢، مكتبة المدينة للطباعة، كراتشي، باكستان، ١٤٣٣هـ ـ ٢٠١٢م.

ـ شرح الكافية لابن الحاجب، عصام الدين إبراهيم بن محمّد الإسفراييني (ت٩٤١هـ)، (مخطوط) رقمه العامّ: (٧٠٢٢)، نسخة جامعة الملك سعود.

ـ شرح مختصر المنتهى الأصوليّ لابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، و عليه حاشية السيّد الشريف الجرجانيّ (ت٨١٦هـ) تحقيق محمّد حسن محمّد حسن إسماعيل، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م.

ـ الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين محمّد بن عبدالرحمن السخاويّ (ت٩٠٢هـ) ط١، دار الجيل، بيروت، (د.ت).

– علم فقه اللغة الأصوليّ، (بحث) منشور في موقع مؤسّسة التقى الثقافيّة الألكتروني.[لم يُذكر اسم كاتبه].

ـ غاية النهاية في طبقات القرّاء، شمس الدين محمّد بن محمّد الجزريّ (ت٨٣٣هـ)، تصحيح ج. برجشتراسر، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

ـ الفرق بين الفِرَق، و بيان الفرقة الناجية منهم، أبو منصور عبدالقاهر بن طاهر البغداديّ (ت٤٢٩هـ)، دراسة و تحقيق محمّد عثمان الخشت، مكتبة ابن سينا، القاهرة، (د.ت).

ـ فهرس المخطوطات العربيّة في جامعة برنستون (مجموعة يهودا [علم النحو]) ٦/٤، تعريب و تحقيق محمّد عايش، مج٦، القسم الرابع،ط١، سقيفة الصفا العلميّة، ١٤٣٢هـ ـ ٢٠١١م.

ـ كشّاف اصطلاحات الفنون و العلوم، محمّد عليّ التهانويّ (ت١١٥٨هـ)، تحقيق د. عليّ دحروج، ط١، مكتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٦م.

ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب و الفنون، مصطفى بن عبدالله الشهير بـ"حاجي خليفة " (ت١٠٦٧هـ)، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت.

ـ الكلّيات، معجم في المصطلحات و الفروق اللغويّة، أبو البقاء أيّوب بن موسى الحسينيّ الكفويّ (ت١٠٩٤هـ)، مقابلة د. عدنان درويش و محمّد صبري المصريّ ، ط٢، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

ـ المختصر من كتاب نشر النور و الزهر في تراجم أفاضل مكّة من القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر، الشيخ عبدالله مرداد أبو الخير (ت١٣٤٣هـ)، اختصار و ترتيب و تحقيق محمّد سعيد العامويّ و أحمد عليّ، ط٢، عالم المعرفة، جدّة،١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

ـ المطوّل شرح تلخيص مفتاح العلوم، سعدالدين مسعود بن عمر التفتازانيّ (ت٧٩٢هـ) تحقيق د. عبدالحميد هنداوي، ط١، مطبعة البقيع، قم، ١٤٢٤هـ.

ـ معجم المؤلّفين، عمر رضا كحالة، ط١، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣هـ

ـ الملل و النحل، أبو الفتح محمّد بن عبدالكريم الشهرستانيّ (ت٥٤٨هـ)، تحقيق عبدالعزيز محمّد الوكيل، مؤسّسة الحلبيّ و شركاه، القاهرة، ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٨م.

ـ الموسوعة الميسّرة في الأديان و المذاهب و الأحزاب المعاصرة، د. مانع بن حمّاد الجهنيّ، ط٤، دار الندوة العالميّة للطباعة و النشر، الرياض، ١٤٢٠ هـ.

ـ نجاح الطالب على مختصر ابن الحاجب، القاضي صالح بن المهدي المقبليّ اليمنيّ (ت ١١٠٨هـ)، اعتناء وليد بن عبدالرحمن الربيعيّ، ط١، دار ابن حزم، بيروت، ١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م.

ـ هديّة العارفين أسماء المؤلّفين و آثار المصنّفين، إسماعيل باشا البغداديّ، المطبعة البهيّة، أستانبول، ١٩٥٥ م. أعادت طبعه دار إحياء التراث العربيّ، بيروت.